

16

جزء من

الامالى



للإمام الهمام الفقيه الكبير محمد بن الحسن أبي عبد الله الشيباني

3.10

صاحب الامام أبي حنيفة الاعظم رضى الله عنها

المتوفى سنة سبع وثمانين ومائة

من الهجرة النبوية



طبع هذا الجزء اللطيف

في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بمكة

الدولة الاصفهية حيدرآباد الدكن

ابقاها الله الى آخر الزمن

سنة ١٣٦٠ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ

P. AIP

## مسألة

في الرجل يكون له على الرجل المال فوا أخذه منه قصا .

قال قال هين من الحسن وإذا كان للرجل على الرجل مال ألف درهم  
وأخذ مثلها في الجودعة غضبا فقد صارت قصاصين أخذها قاصها به أولم يقاصه .  
وكذلك لو أقرضه ألف درهم كانت قصاصا بما له الذي عليه قاصه  
أولم يقاصه .

ولأنه دسح إليه ألف درهم مضاربة أو ودعة مثله في الجود  
والصرف لم تكن قصاصا إلا أن يشهد الذي أخذها أنه أخذها قصاصا بحقه وأنه  
قد جعلها قصاصا بحقه ، فإن قال ذلك والألف في يديه أو قريبه ، نه حيث يقدر  
على قبضها فقد صارت قصاصا بحقه .

وان كانت حين ذنعت ايد وضمها في يته ثم اشهد بغير محضره منها  
انه قد جمعها قصا صا بحقه لم تكن قصا صا حتى يرجع اليها فيقبضها وانكون حيث  
ضباع الدين يقدر على قبضها .

وأما أنه أخذ منه ألف درهم فهلك في يده فقال صاحب الألف  
عطيتكمها تصابيحكم، وقال القابض أخذتها منك ودعيتها أو مضاربة كان القول  
قول الآخر علم الضياع أو لم يعلم مع يمينه بالله على ذلك .

ولوقالی

RECEIVED 1995 07

ولو قال صاحب الألف اخذتها منى غصبا فصارت قصاصا بحقك، وقال القابض اخذتها منك ودية او مضاربة او قبضتها منك ودية او مضاربة فضاعت المال القول قول رب المال مع يمينه بالله على ما ادعاه من الغصب ثم تكون قصاصا بما عليه من الدين .

قول رب  
المال مع يمينه

ولو لم يقل القابض للمالك اخذتها منك ودية ولا مضاربة ولم يقل قبضتها منك ولكنه قال دفعتها الى او اعطينيتها مضاربة او ودية فضاعت منى وقال صاحب المال اخذتها منى غصبا فصارت قصاصا بحقك كان القول قول القابض مع يمينه ولا يشبه قول القابض اخذتها وقبضتها منك قوله اعطيني ودفعت الى لأنه اذا قال اخذت او قبضت نسب الفعل في ذلك الى نفسه فهو ضامن لما قبض حتى تأتى البينة على ما ادعاه، واذا قال اعطيني ودفعت الى نسب الأمر الى المعطى فلا ضمان عليه فاذا لم يكن عليه ضمان لم يكن المال قصاصا بحقه . ولو أن الذى اعطاه المال ودية او مضاربة او كان غصبه اياه غصبا والمال الآخر اجود من الدين او دونه في الصرف لم يكن شيء من ذلك قصا فاذا شهد (١) الذى قبضه انه قد جعل ذلك قصاصا فان كان دونه كان قصاصا رضى بذلك التريم أو لم يرض ، وإن كان المال الذى قبض اجود لم يكن قصاصا ابدا بالدين الا ان يرضى بذلك التريم او يجعله قصاصا فيكون قصاصا بما عليه من الدين وهذا كله قول ابى حليفة وابى يوسف وتولنا .

واوأن رجلا غصب رجلا ألف درهم أو أودعه ألف درهم أو أنه دفع اليه ألف درهم مضاربة أو اقترانه قضاء ألف درهم من ألف درهم كانت له عليه ، ثم قال بعد ما قطع الكلام هي هذه الألف الدرهم التي في يدي فنظر في الألف الدرهم التي في يده فاذا هي نهرجة اوزيوف الا انها فضة ليجحد الذى قبض منه المال فقال كانت دراهم جيادا، فالقول قول القابض للدراهم مع يمينه بالله انها هذه يمينها والوصل في هذا والقطع سواء ان وصل فقال هي هذه او قطع كلامه بعد اقترانه بها .

الأمالي

٤

الإمام محمد

ولو كانت الدراهم ستوتة اورصاها فان وصل فقال اعطيتني الف درهم وديعة او مضاربة او قضا من حتى ستوتة اورصاها او غصبتك الف درهم ستوتة اورصاها وهي هذه الدراهم بعينها اولم تكن بعينها فالقول قوله مع يمينه .

وان قطع فقال اودعني الف درهم اودعها الى مضاربة او قضيتها من حتى الذي عليك او غصبتكها، ثم قال بعد ما قطع كلامه هي هذه وهي ستوتة اورصاص لم يصدق على ذلك وان مته الف درهم جيد .

فان قال بعد ذلك كانت زيوفا او نبهرجة لم يصدق على ذلك لأن قوله اول مرة كانت ستوتة اورصاصا ينقص قوله هذا الثاني فالالف له لازمة دراهم جيد ، وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

ولو ان رجلا قال اقرضني الف درهم زيوفا او نبهرجة او ستوتة اورصاصا او قال اشتريت منك هذا العبد بالثب درهم زيوفا او نبهرجة لايبايعون الناس او ستوتة اورصاص وقال المقر له كانت دراهم جيد او قال قول المقر له مع يمينه بالله على ذلك ان وصل ذلك باقراره او قطعه في قول ابي حنيفة لأن الناس لا يتقارضون ولا يتبايعون الا على الجهاد فاما الغصب والوديعة والقضاء فقد يكون على الجهد والردي ، فاما في قول ابي يوسف وقولنا فهو مصدق في القرض اذا وصل ولا يصدق اذا قطع لأنه اذا قطع فقد ازمه المال على الجوده فهو يريد أن يبرأ مما ازمه .

واما في البيع فقال ان قطع في ذلك كله ازمه المال دراهم جيد وكذلك قولنا ، وان وصل كان القول قوله في الزيف والنبهرجة مع يمينه بالله ويتحلفان ويتراذان البيع .

المشتري  
يصدق على  
فساد البيع  
واما الستوتة والرصاص فالقول فيها قول البايع مع يمينه بالله لقد باعه بالجهاد، قال لأن المشتري اراد بذلك فساد البيع فلا يصدق على فسادنا لأن جهلنا البيع بالستوتة والرصاص كما قال المشتري فذلك الثمن غير معروف ففسد بذلك البيع !

الأمانى

للأمام محمد

البيع فقال أبو يوسف أجهله على الدرهم الجليد .

وما في قولنا فإذا وصل المشتري صدق في ذلك كله فإنت كانت  
الدرهم التي اقربها زيوفاً أو بهرجة وادعى البائع أن الدرهم كانت جياداً  
تخالفاً وتراًداً البيع .

فإن قال المشتري اشتريته بألف درهم ستوفة أو رصاص ووصل  
كلامه فالبيع فاسد ويحلف المشتري على ما ادعى البائع من الدراهم الجليد فإن  
حلف انتقض البيع فيما بينهما وإن نكحل عن الحمين لزمه البيع على ما قال البائع  
من الثمن لأن المشتري لم يقر ببيع قط إلا بعينه فاسداً ولا يكون بيعه جائزاً أبداً  
الآخرى أنه لو قال اشتريته بجمراً أو خنزيراً أو دراهم غير مسابة أو بطلعام بغير عينه  
غير مسمى الكيل وادعى البائع من ذلك شيئاً مسمى معروفاً حالاً إن القول  
قول المشتري مع يمينه على ما ادعى البائع - وكذلك إذا قال المشتري اشتريته  
بألف درهم ستوفة أو رصاص فهو لم يقر بغير ذلك فلا يلزمه إلا ما أقر به .

وإذا قال الرجل إن فلاناً أودعني ألف درهم أو دفعها إليه بمضاربة  
أو غصبها إياه غصباً أو قضاها إياه من حق عليه أو أقرضه إياه (١) قرضاً أو اشتري  
منه هذا العبد بألف درهم تنقص خمسين درهماً واقرباً قل من ذلك أو أكثر  
من النقض لم يصدق على شيء من ذلك فلم يمتد ألف درهم وزن سبعة على نقد  
البلد الذي أقر فيه ، فإن كان وزن البلد الذي أقر فيه على غير وزن سبعة از منه  
وزن البلد الذي أقر فيه على ما أقر به ، ولو وصل فقال ذلك كله ينقص ما ثمة  
درهم أو خمسين أو أقل أو أكثر إلا أنه وصل ذلك كله بكلامه وأقراره كان  
القول قوله في جميع ما قال مع يمينه ويتحالفان في البيع ويتراذان ، وهذا  
كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا .

ولو أن رجلاً قال لرجل لك ألف درهم من ثمن عبد لم أقبضه  
منك فقال البائع قد قبضت مني فإن أبا حنيفة قال في ذلك القول قول البائع  
مع يمينه وهذا إقرار من المشتري بأنه قد قبض العبد وصل الكلام أو قطعه .

(١) كذا والخطب سهل - ح .

واما في قول ابى يوسف وتولنا فاذا وصل الكلام فالقول قول المشتري في ذلك مع يمينه ولا يصدق البائع انه قد قبض العبد الا بالبيعة ، وان قطع الكلام فقال لك على الف درهم ، ثم قال بعد ما سكنت هي من ثمن عبد لم اقبضه منك سئل البائع اهي لك من ثمن عبد كما قال ؟ فان قال البائع نعم هي الوصل و من ثمن عبد الا انى قد دفعته اليه كان القول قول المشتري في ذلك مع يمينه القطع سواء وكان الوصل والقطع في هذا سواء ، وان قال المقر له يا مال لم يكن ذلك من ثمن عبد ولكنه كان قرضا او غصبا فالقول قوله على ما ادعى المشتري من البيع .

وقال ابو حنيفة لو ان المشتري قال لك على الف درهم هي ثمن هذا العبد الذى في يدك فوصل الكلام فقال البائع لى عليك الف درهم من ثمن عبد قد قبضته غير هذا او من ثمن جارية او قرض اقرضتك او غصب غصبتيه كان القول في ذلك قول المشتري مع يمينه على ما ادعى المقر له من ذلك ، وقال لا يشبه قوله من ثمن عبد لم اقبضه قوله ثمن هذا العبد الذى في يدك .

واما في قول ابى يوسف فهو سواء ان وصل وهو على ما وصفت لك في الأمر الأول .

## مسئلة في الدعوى

### الدار المشاعة

قال محمد بن الحسن واذا كانت الدار في يد رجلين مشاعة غير مقسومة ليست في يد واحد منها بيمينه دون صاحبه فأتاها رجل فادعى نصف الدار مشاعة غير مقسومة وصدقه احد هما بما ادعى وكذبه الآخر ولم يدع المصدق لنفسه شيئا فالدار يكون نصفها غير مقسوم للذى انكر والنصف الباقي الذى في يدي المقر يقسم بين المقر والمقر له على ثلاثة اسهم منها ان منها للمقر له وسهم للمقر لأن المقر زعم ان المقر له نصف الدار مشاعة غير مقسوم وباقى حين لم يقر فيه المقر بشيء فهو بينه وبين صاحبه نصفين فابا جمحد ذلك صاحبه قسم ما في يد المقر يضرب فيه

فيه المقر له بنصف الدار الذى اقر له ويضرب فيه المقر (١) بربع الدار الذى بقى  
فى يده بعد النصف الذى اقر به فيقتسمان النصف الذى فى يد المقر على ثلاثة اسهم  
سهان من ذلك للمقر له وسهم للمقر .

ولولم يكن الاقرار على هذا ولكن المقر قال المقر له هذه الدار بينى  
وبينك نصفين او قال نصفها لى ونصفها لك او قال نصفها لك ونصفها لى وقال  
المقر له لى نصف الدار كلها ولك الربع ولصاحبك الربع او قال لى الدار كلها اخذ  
من المقر نصف ما فى يده ولم يأخذ منه اكثر من ذلك ، ولا يشبه قوله لك  
نصف الدار ثم سكنت لم يزد على ذلك قوله لك نصفها ولى نصفها لأنه اذا قال لك  
نصفها ولى نصفها فكأنه قال هى بينى وبينك نصفين فلم يقر له بشىء الا وقد زعم  
ان له مثله فما كان فى يده من شىء فهو بينهما نصفان ، الا ترى ان الذى بين الدارين  
ايدىهما لو قال له جميع نصف الدار لم يزد على ذلك شيئا اخذ منها نصف  
الدار جميعا ، ولو قال له كل واحد منها الدار بينى وبينك نصفين او لى نصفها  
ولك نصفها او قال لك نصفها ولى نصفها وادعى المقر له جميع الدار أن له ثلث  
الدار بما فى ايديها جميعا ولكل واحد منها ثلث الدار لأن كل واحد منها  
لم يقر بنصف الدار الا وقد ادعى لنفسه مثل ما اقر به فقد اقر كل واحد منها ان له  
نصف الدار فى يده وفى يد صاحبه فأقر جميعا ان للمقر له نصف الدار بما فى ايديها  
جميعا ، فأقر كل واحد منها ان له ربع الدار بما فى يده بجميع ما ادعى وذلك  
نصف الدار بما فى يده فيضرب مع كل واحد منها بما بقى فى يده بربع الدار  
ويضرب المقر فى يده بجميع ما ادعى وذلك نصف الدار فيقسم ما فى يده لكل  
واحد منها على الربع والنصف على ثلاثة اسهم سهان من ذلك للمقر وسهم  
للمقر له فيصير للمقر له ثلث الدار ولكل واحد من المقرين ثلث الدار فإذا ضمنت  
ما صار للمقر له الى نصيب كل واحد منها على حدة صار ذلك الثلثين بينهما نصفين

(١) كان فى الأصل « المقر له بنصف الدار » ثم ضرب الكاتب على قوله بنصف  
الدار « ونسى ان يضرب على « له » والمعنى ظاهر ح .

فصار له مع كل واحد منها نصف ما له ولصاحبه كما اقر له صاحبه .

ولولم يكن الاقرار هكذا على هذا الوجه ولكن احدهما قال الدار بيني وبينك لك ثلثها ولى ثلثها وقال الآخر مثل ذلك فادعى المقر له الدار كلها فان للمقر له خمس الدار بما في ايديها جميعا ولكل واحد من المقرين خمسا الدار فاذا ضمنت الخمس الذي صار للمقر له الى احد نصيبى المقرين صار ذلك كله ثلاثة اخماس الدار ، الثالث من ذلك للمقر له والثلثان من ذلك للمقرين على ما اقرباه لأنهما اقرا أن له الثلث ولكل واحد منها الثلثان .

ولو كانا اقرا أن له ثلث الدار ولم يذكر اما لأ نفسها من ذلك اخذ منهما الثلث كاملا من جميع الدار من كل واحد منها السدس وكان ما بقى بينهما نصفان فهذا يدل على فرق ما بين الوجهين الأولين .

ولو أن دارا في يدى رجلين او عبدا او ثوبا فادعاه رجل فأقر أحدهما انه بينه وبين المدعى نصفان وأقر الآخر أنه بينه وبين المدعى للذى الثلث وله الثلثان فان الذى اقر للذى بالثلث يأخذ منه المدعى خمس ما في يده فيضمه الى نصيب المقر بالنصف فيقتسمان ما في ايديها جميعا من ذلك نصفين .

ولو لم يقر ابهذا ولكن احدهما قال لك ثلاثة ارباع الدار ولى ربعها ، وقال الآخر لك خمسة اسداس الدار ولى سدسها وادعى المقر له الدار كلها اخذ من المقر بالارباع ثلاثة اخماس ما في يده فضم ذلك الى ما في يد المقر الذى اقر بخمسة اسداس الدار فاقسما ذلك على ستة اسهم سهم من ذلك للمقر وخمسة اسهم من ذلك للمقر له لأن المقر بالارباع الثلاثة اقر أن للمقر له ثلاثة ارباع الدار نصف ذلك ما في يده ونصفها ما في يد صاحبه فصدقه صاحبه بما اقرب له للمقر له وزاد مع ذلك نصف سدس فصارت الارباع الثلاثة بما في ايديها نصفين فيضرب المقر له بنصف الثلاثة الارباع فيما في يد المقر بها وذلك ثلاثة اثمان ويضرب الذى اقر بها بربع الدار فيما بقى في يده وذلك ثمانية فيقتسمان ما في يد المقر بالارباع الثلاثة على خمسة اسهم ، للمقر له من ذلك ثلاثة اسهم يجمعها الى ما في يد المقر بالاسداس



بالأسداس الخمسة فيقتسمان ذلك كله على ستة أسهم فتقسم الدار على ثلاثين سهماً فنصفها وهي خمسة عشر سهماً في يد الذي أقر بالارباع الثلاثة يقسم على خمسة أسهم يكون له من ذلك ستة أسهم ويكون للقر له من ذلك تسعة أسهم فيضعها إلى النصف الذي في يد الذي أقر بالأسداس الخمسة فيصير ذلك أربعة وعشرين سهماً بينهما على ستة أسهم .

ولو كان العبد أو الدار أو الثوب في أيدي ثلاثة نفر فادعى ذلك رجل انه له فأقر أحدهم إن لدعي الثالث وله الثلثان وأقر الآخر أنها بينه وبين المدعي نصفان وأقر الثالث أنها بينه وبين المدعي له الثلث وللدعي الثلثان فإن المدعي يأخذ من الذي أقر له بالثلث سبع مائتي يده فيجمعه إلى مائتي أيدي الباقيين يجمع إلى كل مائتي يد كل واحد منها نصف السبع ثم يقسم نصف السبع الذي جمع إلى مائتي يد الذي أقر له بالنصف مع مائتي يده وهو الثلث على ثلاثة للقر له سهم وللقر سهماً، ينضم ما يأخذ من المقر له بالنصف إلى نصف سبع (١) ما كان في يد المقر بالثلث إلى مائتي يد المقر (بالثلث فيأخذه المقر - ٢) له بالثلثين فيقتسمان ذلك كله على ثلاثة أسهم للقر له سهماً وللقر سهم لأن الذي أقر بالثلث قد صدقه بذلك (٣) الذي أقر له بالنصف والذي أقر له بالثلثين فذلك الثلث في أيديهم جميعاً اثلاثاً في يد كل واحد منهم التسع فيضرب المقر له بالثلث فيما في يده بالثلثين اللذين زعم أنهما له والثلثان ستة اتساع (٤) فيقتسمان مائتي يده على تسع وعلى ستة اتساع فهذه سبعة أسهم فيأخذ سبع مائتي يده ، والذي أقر له بالنصف انه أقر له بالنصف فيما في يده وأيدي أصحابه فلا بد من أن يدخل فيما أخذ من صاحب الثلث فيجمع السبع إلى ما (٥) في يد الذي أقر له بالثلث إلى مائتي يد يجمعها فيجمع نصف ذلك السبع إلى مائتي يد الذي أقر له بالنصف وقد أقر له جميعاً بالنصف وزاد الذي أقر له

(١) الأصل « تسع » كذا - ح (٢) كذا في الأصل (٣) كذا ولعله « بذلك »

(٤) الأصل « اتساع » كذا - ح (٥) كذا وهو غير مستقيم ويمكن تصحيح

العبارة بأن يكون بدل « إلى ما » « الذي أخذه ما - ح

بالتئين سد ساً يضرب نيا في يد الذى اقر له بالنصف في (١) نصف السبع اذى جمعه الى ما في يده بربع ويضرب الذى اقر له بالنصف فيقتسان ذلك على ثلاثة اسهم سهم للمقر له وسهان للمقر ثم يجمع المقر له ما اخذ من ذلك ومن نصف السبع الذى اخذ من المقر بالتثالى ما في يد الذى اقر له بالتئين فيقسم ذلك كله على ثلاثة اسهم للمقر سهم وللمقر له سهان .

ولولم يكن اقرارهم على هذا ولكن احدهم اقر له بثالث الدار ولم يدع لنفسه شيئا واقر الآخر بالنصف ولم يدع لنفسه شيئا واقر له الآخر بالتئين ولم يدع لنفسه شيئا فانه يأخذ ثلث ما في يد الذى اقر له بالتثالى وذلك التسع من جميع الدار فيقسم ذلك الى التئين اللذين في ايدى الآخرين فيصير نصف التسع مضموما الى الثلث الذى في يد الذى اقر بالنصف فقد زعم الذى اقر بالنصف ان له السدس وان للذى اقر له بالنصف النصف فيقسم ذلك وهو الثلث الذى في يد الذى اقر له بالنصف ونصف التسع المضموما اليه على خمسة اسهم فياخذ المقر له بالنصف ثلاثة اقسام ذلك كله فيجمعه الى الثلث الذى في يد الذى اقر له بالتئين فيقتسان ذلك كله على سبعة اسهم ستة اسباع ذلك للمقر له بالتئين والسبع للذى اقر به .

### مسئلة للؤلؤى من رواية الكيساني

العقد على اكثر من اربع  
ولو أن رجلا تزوج ثلاثا في عقد واثنين في عقد ثم مات ولم يدخل بشيء منهن ولم يدر أيها أول فانه أكثر ما يكون لمن المهور ثلاثة مهور واقل ما يكون لمن مهران فلهن مهران ونصف والثلاث قد يكن (٢) أولا فلهن ثلاثة مهور او يكن آخرها فلا شيء لمن فلهن مهور ونصف ، وللاثنين مهران لان كن أول فلهن مهران وان كن آخرها فلا شيء لها فلها مهور .

ولو قال الرجل آخر نسائي طالق ثم مات ولم يبين والمسئلة على حالها فان أكثر ما يكون لمن مهران ونصف واقل ما يكون مهور ونصف فلهن مهران

(١) كأن « في » بمعنى مع - كالم - ح (٢) الاصل « ذكر » كذا ح وللا ثلاث

وللثلاث مهر وربع لأنهن ان كن اولا فلهن مهران ونصف وان كن (١) آخرأ فلا شىء لمن فلهن مهر وربع، وللأثنين ثلاثة ارباع مهر لأنهن ان كن اولا فلهن مهر ونصف وان كن آخرأ فلا شىء لمن، والميراث فيما بينهما بالسوية للثلاث نصفه وللأثنين نصفه .

واوكان تزوج ثلاثا فى عقدة واثنين فى عقدتين ثم قال آخر نسائى طالق ولا يدري أيهن اولنهم مات وله إثنان (٢) فان لمن مهر (٣) ونصفا لأن أكثر ما يكون لمن ثلاثة مهور ونصف وأقل ما يكون لمن مهر ونصف فلهن مهران ونصف للثلاث من ذلك عشرة اثمان ونصف وللأثنين تسعة اثمان ونصف من قبل ان الثلاث ان كن اولا فلهن ثلاثة ارباع ثلاثة مهور ونصف وذلك احد وعشرون ثمنا وان كن آخرأ فلا شىء لمن فلهن نصف ذلك وهو عشرة اثمان ونصف وللواحدة من الأثنين سبعة (٤) اثمان وهو ربع ثلاثة مهور ونصف فلهن فى حال مهر ونصف ان تكونا اولاً وفى حال لا تكونا (٥) جميعا اولاً تقسمنا الخمسة الأثمان الفاضلة على السبعة نصار للأثنين نصفه وهو ثمان ونصف فذلك تسعة اثمان ونصف .

واما الميراث فللثلاث ثلاثة اثمان الميراث وللأثنين خمسة اثمان الميراث إذا لأن ثمين من الميراث واحدة من الأثنين بكل حال فيبقى ستة اثمان فى حال عقد على أكثر تكون الستة لها وفى حال لا تكون لها الا اثمان فلها خمسة واثلاث فى حال من اربع تكون لمن ستة اثمان وفى حال لا يكون لمن شىء فلهن ثلاثة اثمان الميراث .

### الملى فى المراجعة

حدثنا محمد بن الحسن قال إذا اشترى الرجل جارية بعبد وتقبضا ثم ان الذى اشترى الجارية باعها من الذى باعها منه برع عشرة دراهم او برع دينار كان البيع اثنائى جائزا وكان ثمن الجارية العلام الذى زاده على العلام ان كان ذلك عشرة دراهم او دينار .

(١) الاصل « كان » كذا - ح (٢) كذا (٣) الظاهر « مهرين » (٤) الاصل

« تسعة » كذا - ح

ولو لم يكن البيع الثاني على ذلك ولكنه باعه البيع الثاني بربح العشرة  
أحد عشر أو بربح العشرة خمسة عشر كان البيع الثاني باطلاً لأن رأس المال  
الأول كان عبداً فانما اشترط عليه الربح من صنف رأس المال وذلك مجهول  
قيمته فالبيع فيه باطل .

البيع  
مواضعة

ولو لم يبيعه مراً بجهة ولكنه باعه مواضعة نقالاً أبيعك هذه الجارية  
بوضعية عشرة دراهم من رأس المال أو بوضعية دينار من رأس المال فتباعا  
على ذلك فالبيع باطل لأنه اشترط الثمن العبد إلا ديناراً والعبد إلا عشرة دراهم  
فالبيع فيه باطل لأنك إذا طرحت من العبد ديناراً أو عشرة دراهم لم يدر ما يبقى  
منه إلا بالحد والظن فذلك فسد البيع .

ولو لم يبيعه على هذا الوجه ولكنه باعه الجارية بوضعية العشرة أحد  
عشر أو بوضعية العشرة خمسة عشر كان البيع جائزاً .

وإن باعه بوضعية العشرة أحد عشر كان الثمن عشرة أجزاء من أحد  
عشر جزءاً من العبد وإن باعه بوضعية العشرة خمسة عشر كان ثمن الجارية ثلثي  
العبد لأن العبد يقسم على خمسة عشر سهماً فما أصاب عشرة أسهم من ذلك فهو  
ثمن الجارية من العبد .

الاتزام في . ولو أن رجلاً اشترى جارية بألف درهم جواد نقد بيت المال فباعها  
البيع على مراً بجهة فقال الذي اشتراها اشتريتها بألف درهم جواد نقد بيت المال فقد  
تقدبت بعتكها بربح مائة درهم فاشتراها المشتري على ذلك والثلث ألف درهم جواد نقد  
بيت المال والمائة الدرهم غلة البلد التي يتبايعون بها ولا ينظر في هذا إلا الثمن .

ولو لم يكن قال له (١) بربح مائة درهم ولكنه قال له بربح العشرة  
أحد عشر كان الثمن ألف درهم ومائة درهم كلها جواد نقد بيت المال، ولا يشبه  
هذا قوله بربح مائة درهم لأنه إذا قال بربح العشرة أحد عشر فالربح من  
صنف رأس المال ألا ترى أن الثمن لو كان حنطة أو شعير أو زيتاً أو سمناً أو شيئاً  
ما يكال أو يوزن فإن فباع الجارية بربح العشرة أحد عشر كان البيع جائزاً ولو كان

على المشتري مثل رأس المال الذى (١) اشترى به البائع الجارية وزيادة العشرة الاعتبار على احد عشر من ذلك الصنف طعاما ما كان زيتا او غيره . ولو كان باعه الجارية بربح رأس المال مائة درهم او بربح دينار كان الثمن هو الذى اشترى به البائع الجارية ومائة درهم فى البيوع نقد بلد هم ووزنهم وكذلك الدينار .

ولو قال اشترى بها منك بربح عشرة اقفة حنطة او شعير او فرق زيتا او فرق سمنا لم يحز ذلك وكان البيع باطلا حتى يسمى يقول عشرة اقفة جيدة او رديئة او وسط فيسمى ضربا منها وكذلك الشعير والزيت والسمن . ولو كان الثمن الأول بعض هذه الاصناف فباعه بربح العشرة احد عشر كان البيع جائزا وكان الربح من صنف رأس المال الأول فان كان رديا ففكله ردى .

ولو ان رجلا اشترى جارية بسلام وتقاضا ثم ان الذى اشترى بيع التولية الجارية ولاها رجلا بالثمن او بربح مائة او بربح دينار كان البيع الثانى موقوفا فان اجازاه الذى كان اشترى الغلام اول مرة جاز البيع للمشتري الثانى وكانت الجارية له ودفع الغلام والربح الذى (٢) باعها اياه ففكنا له وغرم الذى اشترى الجارية قيمة الغلام لمولاه الذى اجاز البيع يوم اجازاه لأن الذى اشترى الجارية انما اشترى اها بالغلام حين تولاه من صاحبها الذى اشترى اها بالغلام وبالربح حين وبه على رأس المال وما ربحه فاذا اجاز ذلك رب المال جاز وكانت قيمة الغلام لرب الغلام على الذى اشترى الجارية، وان كان رب الغلام قال لا اجيز البيع بطل البيع فيما بين المشتري والبائع .

ولو أن رجلا اشترى من رجل صبرة من طعام فقال له البائع ابيعك هذه الصبرة بمائة درهم على انها اكثر من كرم طعام فالبائع جائز ولا ينبغي للمشتري ان يصرف الطعام فى شيء حتى يكتب له فان اكتب له فوجده اكثر من كرمه فبطلت له قيمة فالبائع جائز لا يملك المشتري ولا خيار له فيه ، فان وجده كراما أو أقل من ذلك فالبائع فاسد .

( ) الاصل « والذى » كذا - ح (٢) كذا او لفظا « للذى » - ح

وان قال المشتري اخذته بجميع الثمن لم يكن له ذلك لأن البائع اشترط اكثر من كرفلا بد ان يكون لذلك الفضل الذى شرط به حصته من الثمن في الحصة (١) بمجولة فالبيع في ذلك فاسد ولو اشترى منه الصبرة على انها كرا او اكثر من ذلك فالبيع ايضا جائز فان كمال الصبرة فوجدها كرا او اكثر من ذلك فالبيع للمشتري لازم بجميع الثمن فان وجد الطعام اكثر من كرا فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بمحصته من الثمن وان شاء تركه .

فان اخذه قسم الثمن على الكروم بطل من الثمن بقدر ما نقص من الكروم ان كان عشرة اقشروا وان كان ثلثا ثلثا ولا يشبه هذا الوجه الاول لأن هذا شرط فيه كرا او اكثر من كرا فان وجد كذلك فهو له . وان وجد اقل من كرا فهو بالخيار ان شاء اخذه بمحصته من كرا وان شاء تركه .

وكذلك لو قال قد بتك هذا الطعام على انه اقل من كرا فاشترى على ذلك فان وجد اقل من كرا بقليل او كثير له قيمة فالبيع جائز ولا خيار للمشتري فيه وان وجد كرا تا ما او اكثر من ذلك فالبيع فاسد لأنه شرط له انه اقل من كرا فلا يدري كم اخذ منه .

ولو كان شرط له انه كرا او اقل منه فوجده كرا او اقل منه فالبيع جائز لازم للمشتري ولا خيار له فيه ، ولو وجد اكثر من كرا لزمه البيع في كرا منه خاصة ويكون الفضل للبائع كانه باعه كرامته ، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقياسه وهو كله قولنا .

## املى فى البيوع والصرف

قال عبد بن الحسب اذا اشترى الرجل سمكا او لحما او فاكهة وطبة او شيئا مما يخاف عليه القسا د بشيء معلوم فادعى ذلك احد هما وجحد الآخر واقام المدعى البينة على المشتري ولم يعرف القاضى البينة واداد ان يسأل عنهم فقال له الجاحد ان كان هو البائع ، او المشتري ان كان هو المدعى انا تخاف على

(١) كذا و له « فالحصة » .

هذا الفساد ان ترك حتى تركي البينة ، وان كان ايضاً شهد للمدعي شاهد واحد وتال ان لي شاهداً آخر فان القاضي حاضر فان القاضي يؤجل المدعي ما يفعل القاضي بالشاهد الآخر ما لم يخف الفساد على ذلك الذي اشتراه فان حضر شاهد الآخر عند الخصومة والاخلى بين البائع وبين ما باع ونهى المشتري ان يعرض له ، وان اقام المدعي شاهدين على دعواه امر القاضي البائع ان يدفع ذلك الذي باع الى المشتري اذا خيف عليه الفساد فاذا قبضه المشتري اخذه القاضي فأمر اميناً من امثاله ببيعه فاذا باعه وقبض ثمنه وضع القاضي الثمن على يدي عدل فان زكيت البينة قضي بذلك الثمن للمشتري واخذ من المشتري الثمن الذي شهدت به الشهود فدفنه الى البائع وطالب للمشتري فضل الثمن الذي بيع به ذلك الشيء لانه انما بيع بعد ما قبضه المشتري فربحه له طيب .

وكذلك ان كان في الثمن الآخر فضل عن هذا الثمن الثاني ، طالب ذلك ايضاً البائع فان لم يتركوا البينة على المشتري اخذ القاضي الثمن الذي باع به امينه ذلك الشيء الذي اختلفا فيه فرده على البائع وطالب جميع ذلك الثمن للبائع لان القاضي انما باعه حين خاف فساداً وكذلك كان الحكم فيه .

فان كان الثمن الذي باعه به امين القاضي هلك في يدي العدل الذي وضع هلاك الثمن عند على يده ثم زكيت البينة بعد ذلك او قبل ذلك فهو سواء هلك ذلك الشيء من امين القاضي مال المشتري ويرجع البائع على المشتري فيأخذ منه الثمن الاول اذا شهدت به الشهود وان لم ترك البينة يبطل القاضي البيع .

وان كان المدعي البيع هو البائع فلا شيء له على المشتري من الثمنين جميعاً وقد بطل حقه لأنه ادعى ثمناً لم يكن له .

وان كان المدعي هو المشتري فهو ضامن للثمن الآخر لأن القاضي انما باعه للبائع حين لم ترك بينة المشتري ثم ضيع البائع الثمن الذي وجب له من اجل دعوى المشتري حتى هلك الثمن فالمشتري ضامن لذلك حتى يردده على البائع .

واذا ادعى الرجل على الرجل انه اشترى منه مائة دينار بالف درهم

ولم يتقاضى بحجده ذلك بائع الدنانير فتقدم ما إلى القاضي قبل أن يقرر فادعى الذي  
المشتري الدنانير أنه اشتراها منه بالف درهم وانكر الآخر ذلك فقال المشتري  
للبائع البائع لا بد أن يكون بيننا حاضرة فإن فارقني انتقض البيع فإن القاضي يأمره أن يبعث إلى بيئته  
في الصرف ويأمره ولا يفارقه مادام القاضي جالسا فإن جاء بينة عامة بذلك والا أمره بتخليفة  
سبيله، وكذلك أن جاء عليه بشاهد واحد وقال لي شاهد آخر حاضر كان هذا  
والأول سواء وقيل له الزمه ما كان القاضي جالسا أو يبعث إلى شاهدك فإن  
قام عليه شاهد من بائع من الشراء والقاضي لا يصرف الشاهد من حتى يسأل  
عنه وقال المدعي إن فارقته انتقض البيع لأنه صرف ولا يجوز إلا أن يقبض  
فإن القاضي يأمر المدعي أن يعطى المدعي عليه ألف درهم ويأمر المدعي عليه أن  
يعطى المدعي مائة دينار ويجبره على ذلك ويأمره أن لا يفارقه حتى يعطيه ذلك  
ويقبض منه ألف درهم فإذا تناقضا أخذ القاضي المالين جميعا فوضعهما على يدي  
عدل حتى ترك البيئتين فإن تركت البيئتين أعطى المدعي الدنانير وأعطي المدعي عليه  
الدراهم ولم يكن لواحد منهما على صاحبه سبيل وجاز البيع فيما بينهما، وإن لم ترك  
البيئتين رد القاضي على كل واحد منهما ماله الذي أخذه منه وقبض البيع فيما بينهما  
إذا اتفقا فلم يكن لواحد منهما على صاحبه سبيل بعد ما يستحلفه المدعي عليه على  
مادعي المدعي فإن حلف صانع القاضي ما وصفت لك .

وإن أتى المدعي عليه أن يحلف فيه إذ امتزلة إقرار المدعي عليه بما ادعى  
عليه المدعي فيعد لكل واحد منهما المال الذي قبض من صاحبه ويسلم ذلك له .  
ولو لم ترك البيئتين وقد حلف المدعي عليه على دعوى المدعي حين (١) هلك  
المالان جميعا في يدي الذي وضعها القاضي على يديه ثم تركت البيئتين فإن القاضي  
يقضي بجواز البيع فيما بينهما ولا يعمل لواحد منهما على صاحبه قليلا ولا كثيرا  
لأن كل واحد منهما قد قبض حقه وإنما أخذه القاضي من يده فلا ضمان لواحد  
منهما على صاحبه .

فإن لم ترك البيئتين وقد هلك المالان جميعا فالمدعي ضامن لثلاثة دنانير



التي قبضت من المدعى عليه لأنها قبضت له بغير حق فعليه ان يردها او يرد مثلاً  
واما مال المدعى فباطل لأنه أخذ بآذنه وامره بدعواه ولو كان الأمر الى المدعى  
عليه لم يؤخذ مال المدعى .

فان هلك احد المالين وبقي الآخر ثم زكيت البيعة فان كان المال (١) بقي  
الدنانير أخذها المدعى وان كان الدراهم أخذها المدعى عليه وبطل حق الباقي (٢) صفات بيع  
وان لم تترك البيعة وان (ب) كان المال الثاني (٣) هو الدنانير رد ذلك على المدعى  
عليه ولم يكن للمدعى حق . وان كان المال الباقي الدراهم ردت على المدعى (٤)  
الدنانير للمدعى عليه . وان كانت المائة دينار ووافرة في يد المدعى عليه فاقام عليه رجل  
البيعة انه اشتراها منه بعينها بألف درهم واقام عليه رجل آخر البيعة انه اشتراها  
منه بعينها بألف درهم . وتحساسة درهم والمدعى عليه يصح ذلك كله . ولم  
يتفرقوا فان القاضى يأمر المدعين ان يدعيا المالين جميعاً ويأمر المدعى عليه  
ان يخصر مائة دينار اخرى قبل ان يتفرقا (٥) فيدفع الى كل واحد من المدعين مائة  
دينار فاذا تقابضا قبض ذلك كله منهم القاضى فان زكيت البيعتين جميعاً قضى  
لكل واحد من المدعين مائة دينار فدفعها اليه واعطى المدعى عليه الدراهم  
كلها . فان زكيت احدى البيعتين ولم تترك الاخرى تغى للذى زكيت بيعة بمائة  
دينار ودفعها اليه ورد المائة دينار الاخرى عليه ورد دراهم المدعى الذى لم  
ترك بيعة عليه فيكون هذا فى ذلك بمنزلة الواحد الذى وصفت لك اذا لم  
ترك بيعة فيما هلك من المال وفيما بقي ، وكان الذى زكيت بيعة هو الذى  
اخذ الذى وصفت لك اذا زكيت بيعة فيما وصفت لك من هلاك المال وغيره .  
وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وياهم وهو كله قولنا .

واذا اشترى الرجل من الرجل ديناراً بعشرين درهماً وتقابضا

(١) لعله سقط « الذى » ح (٢) كذا واصله « الثانى » ح (٣) كذا والظاهر « فان » ح

(٤) كذا والظاهر « الباقي » ح (٥) هنا سقط لعله « وغرم المدعى » ح (٦) كذا

وكان الظاهر « يتفرقوا » ح

وجد الذي قبض الدراهم درهما زائفا أو نهرجا إلا أنه قبضه بعدما اقترقا فإنه يرد ويستبدله ، فإن وجد النصف على ما وصفت لك أو أكثر من ذلك فإن أبا حنيفة قال يرد ذلك ويكون شريكا في الدين بحساب ما رد من الدراهم ، وإما في قول أبي يوسف وقولنا فإنه يرد ذلك ويستبدله وإن وجدها كلها زيوتا أو نهرجة ، فإن وجد منها شيئا درهما أو أكثر من ذلك ستوقا أو رصا بعد ما اقترقا فإنه يرد الذي وجد من ذلك ويكون شريكا في الدين بحساب ما رد منها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا ، ولا يشبه الستوق والرصاص الزائف والنهرج إذا كانا فضة لأنها إذا كانا فضة فهما درهما إلا أن فيما عيبا وقد استوفى حقه قبل الفرقة فيردهما ويستبدل بغيرهما ، وإذا كانا ستوقا أو رصا صا فليس ذلك بدرهم وكأ أنه فارقته قبل أن يعطيه ذلك فانتقض الصرف فيه فليده أن يعطيه حصته من الدينار الذي قبض . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا على ما وصفت لك .

وقال أبو يوسف إذا اشترى الرجل من الرجل دينارا بعشرين درهما وتقابضا فوجد فيها درهما زائفا أو نهرجا فوكل الذي قبض الدراهم رجلا أن يرده على الذي قبض الدينار ويقبض منه بدله وغاب الذي قبض الدراهم ثم إن الوكيل لم يرد الدرهم على الذي باع الدراهم قبل أن يقبض البديل انتقض البيع في الدرهم وكان الذي اشترى الدراهم شريكا للذي قبض الدينار بنصف عشر الدينار وهو حصمة الدرهم من عشرين درهما ، وإن قبض الوكيل البديل قبل أن يعطى بائع الدراهم الدرهم أمر يرده (١) عليه ثم رد الدرهم عليه بعد ذلك جاز الرد وجاز البديل لأن البديل قبض قبل رد الدرهم فما إذا رد الدرهم قبل أن يقبض البديل فكأن الدرهم لم يقبض قط وكأن الذي ولي شراءه فارق الذي باعه قبل أن يقبضه فانتقض البيع فيه .

الآخرى إن الذي ولي شراء الدرهم لو كان هو الذي رد الدرهم ثم

(١) كذا والمعنى « الدرهم أمر » ح

امس وكيله انت يقبض البديل ثم قام الذى ولى شراء الدرهم فذهب قبل ان يقبض الوكيل البديل انتقض البيع فى الدرهم المردود فكذلك اذا كان الوكيل هو الذى يلى الرد فكانت يده يد الذى وكله ، فاذا اراد الوكيل ان يستمر الرد حتى لا ينتقض فليقبض البديل قبل ان يرد الدرهم حتى يرد الدرهم وهو قابض للبديل فيجوز الرد ويجوز البديل . وهذا كله قول ابى يوسف وقولنا وهو قياس قول ابى حنيفة حتى ينتهى الى نصف الدراهم .

### املى فى الغصب

قال محمد بن الحسن اذا غصب الرجل دارا ناقرا الغاصب انه غصبها اياه ارضا يرضاه فبناها هذا البناء الذى فيها ، وقال المصنوب غصبها وهى مبنية ببناء الغاصب هذا البناء ، ولا يبنى لها قال قول المصنوب وياخذها مبنية مع يمينه باقده على ما ادعى الغاصب من البناء . وكذلك الارض فيها النخل والشجر قال الغاصب غصبها ارضا يرضاه فحرسها هذا النخل والشجر ، وقال المصنوب غصبها وهذا النخل والشجر فيها ، قال قول المصنوب مع يمينه على ما ادعى الغاصب . فان اقاما جميعا البينة فاقام الغاصب البينة ان البناء بناؤه هو الذى بناءه واقام المصنوب البينة ان البناء بناؤه هو الذى بناءه فالبينة بينة الغاصب لانه المدعى للبناء ، الا ترى انه اذا لم تكن بينة كان المصنوب اولى بالبناء لانه البناء فى يديه حين كانت الارض له وكذلك النخل والشجر فاذا اقاما جميعا البينة كانت البينة بينة الغاصب فى ذلك .

ولو اختلف الغاصب والمصنوب فى متاع فى الدار مرفوع او آجر موضوع غير مبنى او ابن كذلك او ابواب او خشب موضوع فى الدار وفى الارض فقال الغاصب والدار والارض فى يد الغاصب الدار والارض لك وما فيها من المتاع وهذه الاشياء التى وصفت لك فهى لى ، وقال المصنوب ذلك كله لى مع الدار ، ولا يبنى بينهما الدار والارض للمصنوب وما كان فيها من شيء ما وصفت لك فهو للغاصب لانه فى يديه ولانه بائن عن الدار وعن الارض فهو

إن في يده وهو الناصب .

بينة المنصوب وإن أتاها جميعا البينة فالبينة بينة المنصوب لأنه المدعى ولأن هذه الأشياء في يد الناصب فالبينة بينة المدعى لها . وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا في يده دار وأرض فقال لرجل أعرتني هذه الدار الاختلاف والأرض لأبنيا واسكنها وأغرس فيها ما بدا لي من النخل والشجر فقلت في العارية ذلك فترستها نخلا وشجرا وبنيتهما هذا البناء ، فقال المعير أعرتك هذه الأرض والدار وفيها هذا البناء وهذا الترس فهما لي جميعا ، ولا بينة بينهما فاقول قول المعير في ذلك كله وبأخذ الدار والأرض ونخلها وشجرها مع يمينه بالله على ما ادعى المستعير من ذلك .

وإن أتاها جميعا البينة فأقام المستعير البينة أنه أعاره إياها وإرضان بينة المعير وبضا وإن وأنه (١) أحدث هذا فيما وأقام المعير البينة أنه أعاره الأرض والدار والبناء والنخل والشجر فهما فالبينة بينة المعير ولا بينة للمستعير معه لأن العارية لا تكون عارية إلا بأقرار من المستعير بها فقد أقام المعير البينة أن المستعير أقر أنه استعار الدار ببناءها والأرض بنخلها وشجرها فهذا أقرار من المستعير بأن النخل والشجر والبناء للمعير فلا تقبل من المستعير البينة بعد إقراره بأن ذلك عارية في يده من المعير فصار القول قول المعير إن لم تكن له بينة والبينة بينته إن كانت بينة وإن لم تكن للمعير بينة وكانت للمستعير بينة على ما ادعى من البناء والترس البينة للمستعير فالبينة بينته ويؤمر بقلع بنائه وغرسه ، فإن كان قلع الترس يضر الأرض ضررا فاحشا كان المعير بالخيار إن شاء أمره بقلع غرسه وإن شاء أعطاه قيمة غرسه ولم يكن للمستعير قاعه لأن ذلك يضر بأرض المعير والقيمة عليه يوم يرد قلعه .

الاجارة وكذلك إن أقر الذي في يده الدار والأرض أن هذا الرجل آجرهما والعارية إياه ثم ادعى البناء والترس على ما وصفت لك فالاجارة والعارية سواء والقول في ذلك قول المؤاخر ، فإن أقام المستأجر البينة أخذ بيمينته فإن أتاها جميعا البينة سواء

(١) الأصل « بوضا وإنه » كذا - ح .

بعد بيعة (١) المؤجر فكان القول قوله والبيعة بينته .

وأوكان في الدار والأرض متاع أو لبن أو أجر غير مبنى  
فاختلفا فيه فاستعير والمستأجر أحق به وهو له مع يمينه بالله على ما ادعى المغير  
والمؤجر . فإن أقاما جميعا البيعة فالبيعة بينة المغير والمؤجر لأنه المدعى لذلك .  
فكذلك لو باع رجل رجلا أرضا على أن البائع بالخيار سنة أو أكثر الخيارات سنة  
من ذلك ثم أراد البائع تقض البيع فاختلفا في بناء الأرض أو غرس أو نخل  
أو شجر على ما وصفت لك كان القول قول البائع مع يمينه على ما ادعى المشتري ،  
فإن أقاما جميعا البيعة فالبيعة بينة البائع لأنه قد أقام البيعة أن المشتري قد اشترى  
منه البناء والفرس مع الأرض فالبيعة بينته لأن هذا إقرار من المشتري أنه  
قد اشترى ذلك مع الأرض ولا تقبل منه البيعة أن ذلك له ، فإن كان الذي  
أقام البيعة هو المشتري وحده فالبناء والفرس له ويؤمر بقلع ذلك ويغرم  
ما نقص الأرض ذلك لأنه غرس وبني بنير أمر البائع فهو ضامن للنقصان ، فإن  
كان قلع ذلك يضرب الأرض ضررا فاحشا كان للبائع أن يمنعه من قلع ذلك  
ويعطيه قيمته يوم يرد قلعها ، فقلوعا . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وتياسره  
وهو كله قولنا .

ولو أن رجلا باع أرضا بيعا فاسدا وتبضها منه المشتري فكشفت في يده  
حينما فالبيع فاسد ، الذي كان بينهما يملك به المشتري الأرض إن باعها جاز يعمه  
وإن وهبها جازت هبته ، وحضر (٢) البائع ليأخذ أرضه وينقص البيع في ذلك فإذا  
في الأرض بناء وغرس فاختلفا فيها فقال المشتري أحدثت ذلك بعد ما اشتريت  
ملك الأرض وقال البائع بعثك الأرض وفيه (٣) هذا الفرس والبناء ولا بيعة  
بينهما فالقول قول المشتري مع يمينه بالله على ما ادعى البائع فإن حلف على ذلك  
فإن قول أبي حنيفة أن لا سميل للبائع على تقض البيع بعد غرس المشتري وبناءه  
لأنه كان يعد ذلك استهلاكا في البيع الفاسد فيغرم المشتري للبائع قيمة الأرض  
يوم تبضها منه وسلمها للمشتري ، وما في قول أبي يوسف وقولنا فانه يقول

(١) كذا وعلقه « أخذ بيعة » ح (٢) كذا وإظهاره « فلو حضر » ح (٣) كذا .

لا يكون بناء المشتري وغرمه استهلاكاً لا اشترى في البيع الفاسد ولكن المشتري  
يقنع ذلك كله ويرد الارض على البائع ويغرم البائع ما قصده قلعه ، وان كان  
قلع ذلك يضر بالارض ضرراً فاحشاً كان البائع ان يأخذ الارض بغرمها وبناؤها  
ويضمن للمشتري البناء والغرس يوم يقضى بذلك التقاضى متواعاً .

فان اقام جميعاً البينة على ما ادعى فالبينة بينة البائع لانه قد اقام البينة  
انه قد باع البناء والغرس مع ما باع فهذا اقرار من المشتري لأن (١) الغرس  
والبناء الاثرين دخلا في البيع للبائع فالبائع ان يأخذهما مع الارض .

وتماس البيع الفاسد في هذه الهبة الا ترى ان رجلاً لو وهب لرجل  
اجنبى ارضاً فقبضها للوهوبة له كان لو اهب ان يرجع فيها وكان ذلك حقاً له  
لازمه اللوهوبة له .

صفة الهبة

فان حضر ليرجع في هبته بعد حين فاختلغا في بناء في الارض وغرس  
قول فقال الموهوب له احدثت ذلك بعد الهبة ، وقال الواهب وهبته له وفيها البناء  
الموهوب له والغرس ، فانقول قول الموهوب له مع يمينه بالله على ما ادعى الواهب فان حلف  
على ذلك لم يكن لو اهب ان يرجع في هبته لما احدث الموهوب له من البناء  
والغرس ، فان اقام جميعاً البينة على ما ادعى من ذلك واقام (٢) الموهوب له البينة  
انه احدث ذلك بعد الهبة ، واقام الواهب البينة انه وهب الارض وفيها ذلك  
البناء والغرس فالبينة بينة الواهب وله ان يرجع في ارضه وغرمه وبناؤه  
لأن الواهب اقام البينة انه وهب الغرس والبناء وقد اقام البينة على ان  
الموهوب له قال ان البناء والغرس والد اركانوا (٣) لو اهب حين دخل فيها  
وهب له .

البينة

لواهب

وكذلك البيع الفاسد قد ما كره المشتري كما ملك الهبة الا ترى ان  
لبائع ان ينقض البيع كما له ان يرجع في هبته وينقضها فاذا اختلفا في البيع الفاسد  
في البناء والغرس كانا في اختلافهما في ذلك بمنزلة ما اختلفا فيه من ذلك في الهبة .

(١) كذا والظاهر « بان » - ح (٢) كذا والظاهر « فاقام » - ح (٣) كذا .

وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو كله قولنا .

واذا غصب الرجل الرجل عبدا فقات الغاصب غصبك العبد ثم رددته عليك فقات في يدك وقال المنصوب بل مات في يدك قبل ان ترده على ولاينة بينهما فالقول قول المنصوب مع يمينه بالله على ما ادعى الغاصب فان حلف اخذ القيمة من الغاصب وان لم يحلف فلا قيمة له .

فان اقام جميعا البينة على ما ادعى فاقام المنصوب البينة انه مات في يدى الغاصب واقام الغاصب البينة انه مات في يدى المنصوب فالبينة بينة الغاصب لانه اقر بالنصب وانما يضمن العبد بالنصب لا يضمنه بالموت الا ترى انه لو زاد في يده ثم مات في يده لم يخرم الا قيمته يوم غصبه ولم يخرم زيادته فانما يخرم القيمة يوم غصب فاذا اقام البينة انه رده على المنصوب فقات في يده فقد اقام البينة على البراءة من النصب واقام المنصوب البينة انه على الضمان على حاله فالبينة بينة الذى يدعى البراءة من الضمان انلازم .

فان اقام جميعا البينة فاقام الغاصب البينة ان المنصوب قتل العبد في يده فبرئ من ضمان النصب بقتل المنصوب اياه واقام المنصوب البينة ان قتل العبد الغاصب الذى قتله فالبينة بينة المنصوب فان كان اقام البينة انه قتله عمدا فهو المنصوب بالخيار وان شاء ضمنه قيمته بالنصب وبطل القود وان شاء قتله بعبد وبطل ضمان الغاصب .

فان كان اقام البينة انه قتله خطأ فالمنصوب بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصب اياه حالة في ماله وان شاء ضمن عاقلته قيته يوم قتله زائدا كان او غير زائد في ثلاث سنين في كل سنة الثالث ، ولا يشبه اقامتها البينة على القتل الوجه الاول الذى وصفت لك لان المنصوب حين اقام البينة على ان الغاصب قتله فقد اقام البينة على جناية مستقبله وثمان مستقبل يصير له دون الغصب فاذلك كانت البينة بينته فاما الموت فان الغاصب لا يضمن له شيئا فلذلك كانت البينة بينة الغاصب .

ولو أقاماً جميعاً البينة فأقام الناصب البينة أنه رده على المغضوب وقبضه  
البراءة من منه وقتله المغضوب بعد ما قبضه ، وأقام المغضوب البينة أن الناصب قتله  
خبراً الناصب وهو في يدى الناصب قبل أن يردده عليه فالبينة بينة الناصب في البراءة من ضمان  
الناصب باقامته البينة على الرّد فقد برئ من ضمان الناصب فليس للناصب أن  
يأخذه بضمان الناصب ، والبينة بينة المغضوب في القتل ، فإن كان أقام عليه البينة  
بالقتل عمداً كان له أن يقتل الناصب بعينه لأشياء له غير ذلك ، وإن كان أقام  
البينة عليه أنه قتله خطأ كان له أن يأخذ من عاتلة الناصب قيمة العبد في ثلاث  
سنين لأشياء له غير ذلك وهذا كله قول أبى يوسف وقولنا وهو قياس قول  
أبى حنيفة

### أملى في الطلاق

قال محمد بن الحسن قال أبو حنيفة إذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها  
أنت طالق وطلاق فطلاق أن دخلت الدار لم يقع عليها شيء من الطلاق حتى تدخل  
الدار فإذا دخلت الدار طلقت ثلاثاً جميعاً معاً ، وكذلك إن كان دخل بها  
ولو كان قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق فطلاق وطلاق فدخلت  
الدار فإن كان دخل بها طلقت ثلاثاً أيضاً وإن لم يكن دخل بها طلقت واحدة  
حين دخلت الدار وبطلت الباقيتان ولم يقع عليها منهن شيء وإنما التي تقع عليها في  
قولها التطليقة الأولى التي تطلق (١) بها أول مرة ولا تقع عليها الباقيتان وهذا كله قول  
أبى يوسف وقولنا إلا في خصلة واحدة إذا قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق  
فطلاق وطلاق ولم يدخل بها فدخلت الدار وطلقت ثلاثاً ولا تحل له حتى تنكح  
زوجاً غيره وتقدم الطلاق وتأخيره في هذا سواء في قول أبى يوسف وقولنا  
لأن الطلاق يقع جميعاً معاً بدخول الدار .

ولو قال لها أنت طالق وأنت طالق وإن دخلت الدار أو قدم  
الدخول وأخر الطلاق وقد دخل بها أو لم يدخل بها فهذا الوجه الأول  
سواء في جميع ما وصفت لك مما اجتماعاً عليه واقترافيه . وكذلك لو قال أنت طالق



وطالقي فطاني ان دخلت الدار ، او قدم الدخول وأخر الطلاق فهذا ايضا الوجه الخلاف الاول سواء فيما اجتمعا عليه واقتراه فيه .

واذا قال انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق ان دخلت الدار فان ابا حنيفة قال في ذلك هذا كلام مقطوع فان كان لم يدخل بها طلقت التطليقة الاولى حين نطق بها وبطلت الباقيتان فلم تقعا بدخول دار ولا غيره ، وان كان دخل بها وقعت عليها تطليقتان حين نطق بالطلاق - الاولى والثانية (١) فان دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة (٢) ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره . وان قدم الدخول فقال لها ان دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق فان ابا حنيفة قال في ذلك ان لم يكن دخل بها طلقت التطليقة الثانية حين نطق بها وبطلت التطليقة الثالثة فلا تقع عليها ابدالا لأنه نطق بها بعد ما باننت منه بالتطليقة الثانية ، فان تزوجها يوما من دهره فدخلت الدار ولم تكن دخلتها قبل ذلك منذ باننت منه طلقت التطليقة الاولى بدخولها (٣) الدار لأنه حلف بها عليها وهي امرأته وانما باننت بعدها فلذلك تقع عليها بدخول الدار .

وان كان دخل بالمرأة قبل ان يحلف بهذا الطلاق فان كان قدم الطلاق قبل الدخول طلقت تطليقتين الاولى والثانية حين نطق بها فان دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة .

وان كان بدأ بدخول الدار ثم نفي بالطلاق وقد دخل بها وقعت عليها التطليقة الثانية والثالثة حين نطق بها فان دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة (٤) وهو قول ابي حنيفة لأنه كان يرى قوله انت طالق ثم طالق كلاما مقطوعا لا تنصله ثم كما يصله الواو والقاء . واما قول ابي يوسف وتولنا ثم فصل الكلام كما فصله الواو والقاء فاذا قال الرجل لامرأته انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار ، او قدم الدخول فقال لها ان دخلت الدار فأنت طالق ثم

(١) في الاصل « الاولى والثانية » كذا - ح (٢) في الاصل « الثانية » كذا - ح

(٣) في الاصل « وحق لها » كذا - ح (٤) هي ثالثة بالنظر الى الوقوع وان كانت بالنظر الى تلفظه بالطلاق هي الاولى - ح .

طالق ثم طالق لم يقع عليها شيء من الطلاق حتى تدخل الدار، وهذا قول أبي يوسف و قولنا، فإن دخلت الدار ولم يكن دخل بها طلقت واحدة لم تطلق غيرها وإن كان الكلام موصولا لأنه وإن كان موصولا فإنما يقع بعضه بعد بعض لأن قوله ثم إنما هو بمنزلة قوله بعد ألا ترى أنه لو قال أنت طالق تطليقة ثم بعدها تطليقة ثم بعدها تطليقة إن دخلت الدار، أو قدم (بعدها تطليقة) (١) الدخول وأمر الطلاق كان الكلام موصولا ولم يقع من الطلاق شيء حتى تدخل الدار فإن دخلت الدار ولم يكن زوجها دخل بها لم يقع عليها من الطلاق إلا تطليقة واحدة لأنهن وتعين عليهما كما نطق بهن واحدة قبل واحدة فبانت بالاولى قبل أن تقسم الثانية والثانية ولا عدة عليها فبطلت الثانية والثالثة لأنهما وقعتا على غير زوجته .

فإن كان الزوج دخل بها والمسئلة على حالها لم يقع عليها من الطلاق شيء حتى تدخل الدار فإذا دخلت الدار وقد قدم الدخول أو أخره في حينه وتعت عليها ثلاث تطليقات يتبع بعضها (٢) بعضها لأنها في عدة الطلاق يقع عليها وإن كان مقترنا ولا تشبه المدخول بها في هذا الوجه التي لم يدخل بها .

وكذلك إذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أو قد دخل بها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق إن دخلت الدار أو قدم الدخول وأمر (٣) الطلاق فهو على ما وصفت لك من قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا في المسئلة التي قبلها فيما اترقا فيه من قطع الكلام وغيره .

وقال أبو حنيفة إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق طالق طالق إن دخلت الدار أو بدأ بالدخول وأمر الطلاق أو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق إن دخلت الدار أو قدم الدخول وأمر (٣) الطلاق فذلك كله سواء فإن كان دخل بها وقد قدم الطلاق وقعت عليها التطليقتان الأولىان حين نطق بها فإن دخلت الدار وهي في العدة وتعت عليها التطليقة الثالثة وإن كان قدم الدخول وأمر الطلاق وتعت عليها التطليقة الثانية والثالثة حين نطق بها فإن دخلت الدار

(١) كذا وعلله مكروه - ح (٢) الاصل « بعضهم » (٣) الاصل « أو أخر »

وهي في العدة وقعت التطليقة الاولى ايضا فان كان لم يدخل بها وقد قدم الطلاق  
وقعت عليها التطليقة الاولى حين نطق بها وبطلت التطليقتان الباقيتان فلم تقعاعا عليها  
ابدا ، ولو كان قدم الدخول وانحر الطلاق وقعت عليها التطليقة الثانية حين نطق  
بها ولم تقع عليها التطليقة الثالثة ابدا ، فان تزوجها قبل ان تدخل الدار فدخلت  
الدار وهي في ملكه وقعت عليها التطليقة الاولى لأنها حلفت بها عليها وهي في  
ملكه فلا تبطل الا بدخول الدار قبل ان يتزوجها ، وهذا ايضا قول ابي يوسف  
وقولنا لا افتراق بيننا فيه .

وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لاسرأة لم يتزوجها انت طالق وطالق  
وطالق ان تزوجتك ، او قال لها انت طالق فانت (١) طالق فانت (١) طالق ان  
تزوجتك او قال لها انت طالق فطالق فطالق ان تزوجتك او قال لها انت طالق فانت  
طالق فانت طالق ان تزوجتك فهذا كله سواء ، فان تزوجها طلقت ثلاثا لا تحل له  
حتى تنكح زوجا غيره ، وهو قول ابي يوسف وقولنا - وان كان قدم الحلف  
بالترويج قبل ان يذكر الطلاق ثم ذكر الطلاق بعد ذلك فقال ان تزوجتك قبل الترويج  
فانت طالق وطالق وطالق او تكلم بالطلاق على وجه من هذه الوجوه التي  
وصفت لك الا انه انحر الطلاق فان ابا حنيفة قال في ذلك نعم (٢) عليها تطليقة  
واحدة في كل وجه من هذه الوجوه وتبطل التطليقتان فلا تقعان ابدا - الثانية  
والثالثة .

واما في قول ابي يوسف وقولنا ان قدم الترويج وانحره او قدم  
الطلاق وانحره فترزوجها في وجه من هذه الوجوه فهي طالق ثلاثا لا تحل له  
حتى تنكح زوجا غيره .

وقال ابو حنيفة ان كان قال انت طالق ثم طالق ثم طالق ان تزوجتك  
او قال لها انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق ان تزوجتك . بطلت الاولى والثانية  
فسلم تقعاعا عليها ابدا ووقعت عليها الثالثة ان تزوجها كما قال ، وان قدم المنطق

(١) كذا في الاصل والظاهر « وانت » كما يدل عليه ما يأتي تأمل - رح

(٢) كذا في الاصل والظاهر « تقع » ح

بالتزويج وانحر الطلاق بطلت الثانية والثالثة لم تقعا عليها ابدا وقعت عليها  
الاولى حين تزوجها الا انه (١) كان يرى هذا الكلام مقطوعا لا تصاه ثم .  
واما في قولنا وهو قول ابي يوسف ثم تصل الكلام كما تصله الواو  
والفاء فان قدم الطلاق وانحر المنطق بالتزويج لم يقع عليها شيء من الطلاق  
(ولم منه شيء - ٢) حتى يتروجها فاذا تزوجها وقعت عليها التطليقة الاولى ، فان  
قدم المنطق بالتزويج وانحر الطلاق لم يبطل (٣) من الطلاق شيء ايضا وبطلت  
التطليقتان الباقيتان ايضا فلم تقعا ابدا .

حروف

الاتصال

وقال ابو حنيفة اذا قال لها انت طالق طالق (طالق - ٤) ان تزوجتك  
ان قدم المنطق بالتزويج (٥) وانحر الطلاق فذلك كله سواء فان قدم الطلاق ثم  
تزوجها وقعت عليها التطليقة الأخيرة حين تزوجها وبطلت الاولى والثانية فلم  
تقعا عليها ابدا وان كان قدم المنطق بالتزويج وانحر الطلاق ثم تزوجها وقعت  
عليها التطليقة الاولى حين تزوجها وبطلت الثانية والثالثة فلم تقعا عليها ابدا . وهذا  
كله قول ابي يوسف وقولنا .

### املى في الطلاق

قال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة اذا تزوج الرجل المرأة فلم يدخل  
بها حتى قال لها انت طالق وانت طالق وانت طالق فهي طالق التطليقة الاولى  
والباقيتان باطل وكذلك لو قال لها انت طالق وطالق وطالق وكذلك لو قال انت  
طالق انت طالق انت طالق وكذلك لو قال لها انت طالق فانت طالق فانت طالق  
فهذا كله سواء وكانت طالقا واحدة بانما لانه حين تكلم بالاولى وقعت عليها  
فانها فيها وقعت الثانية والثالثة على غير امرأته فلم تقعا عليها وهذا كله قول ابي  
يوسف وقولنا .

واخبرنا غير واحد منهم ابو يوسف عن مطرف بن طريف عن الحكم

(١) كذا الظاهر «لانه» ح (٢) كذا ولعله مكرر (٣) كذا والظاهر «لم يقع»  
- ح (٤) سقطت من الاصل والسياق يقتضيها - ح (٥) في الاصل «والتزويج»  
كذا - ح .

ابن عتيبة قال سألت عن الرجل يقول لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت من آثار الصحابة  
عمر بن الخطاب وعن علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم ،  
قال عهد فبهذا أنا أخذ

وقال أبو حنيفة إذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق  
ثلاثا فهي طالق ثلاثا كما قال ولا تخل له حتى تنكح زوجا غيره .

وكذلك لو قال أنت طالق اثنتين كانت طالقا اثنتين كما قال لأنه

تدفع الطلاق في هذا الوجه فلم يقع بعضه قبل بعض فلما جمعه وقع جميعا معا  
واما الوجه الأول فإنه فرق فيه فوقع الأول قبل الثاني فيبطل الثاني والله  
أخبرنا سفيان (١) بن أبي عبد الله قال سمعت أنس بن مالك وسأله رجل  
عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل يدخل بها فقال يقعن عليها جميعا ولو أدركه عمر  
أوجع رأسه .

قال عهد فبهذا أنا أخذ وقد أساء حين فعل ذلك لأن طلاق سنة التي لم  
يدخل بها واحدة ولا ينبغي أن يطلقها الواحدة فإن جمع مع واحدة غيرها وقع  
ذلك كله، وهذا كله قول أبي يوسف وتولنا وهو قول أبي حنيفة أيضا .

(١) كذا في الأصل وهذا الاثر في مصنف ابن أبي شيبة باب الرجل يتزوج  
المرأة ثم يطلقها وفيه « شقيق بن أبي عبد الله » وشقيق بن أبي عبد الله من رجال  
التهذيب وهو الكوفي مولى آل الحضرمي يروي عن أنس وغيره وعنه سفيان  
الثوري وغيره فالحمد لله

ثم راجعنا نسخة مولانا إلى الوفاء فوجدناه قد كتب بها مشها ما لفظه « راجعت  
كتب الامام محمد الآثار واجهة والموطأ فلم أجده فيه هذا الاثر وانرجه الامام  
الطحاوي في باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا معانين شرح معاني الآثار من  
طريق أبي عوانة عن شقيق عن أنس . . . وايضا من طريق سفيان بن شقيق  
عن أنس . . . لعنه تعزيب شقيق او هو أخيرنا سفيان عن ابن أبي عبد الله »

واذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها والله لا اقربك ابدا وانت  
 جمع الايلاء على كظهر اى وانت طالق طلقت واحدة بقوله انت طالق وبانت بها فان  
 تزوجها يومامن دهره كان مؤليا مظاهرا لا يبنى له ان يقربها حتى يكفر  
 كفارة الظهار وان تركها لا يقربها حتى تمضى اربعة اشهر بانت بتطبيقه الايلاء  
 فان تزوجها بعد ذلك كان مظاهرا مؤليا على ما وصفت لك فان لم يقربها حتى  
 تمضى اربعة اشهر بانت بتطبيقه ثالثة ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (١) فدخل بها ثم  
 طلقها او مات عنها وانقضت عدتها فتزوجها الاول بعد ذلك كانت عنده على  
 ثلاث تطليقات وكان مظاهرا لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار فاما الايلاء  
 فقد بطل عنه لان طلاق الملك الذى كان فيه الايلاء ذهب كله فان تركها اربعة  
 لا يقربها لم تبين بالايلاء وان كثر كفارة الظهار ثم قربها بعد ذلك او قربها  
 قبل ان يؤدى كفارة الظهار كان عليه حين قربها ان يكفر عن يمينه بقوله  
 والله لا اقربك ابدا لان الايلاء وان كان قد بطل عنه نصار لا يقع على امرأته  
 طلاق فهو حائل على حاله فان قربها كفر يمينه الا ترى ان رجلا لو قال لامرأة  
 لا يملكها والله لا اقربك ابدا ثم تزوجها لم يكن مؤليا ان مضت اربعة اشهر  
 لا يقربها فيها لم تبين بالايلاء فان قربها كفر يمينه وكذلك الذى وصفت لك  
 اذا ذهب طلاق ذلك الملك الذى كان فيه الايلاء كله صار حائفا غير مؤلى فان  
 قربها كفر يمينه وان تركها لا يقربها لم تبين بالايلاء . وهذا كله قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف وقولنا .

ولو ان (٢) رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى قال لها انت طالق  
 وانت على كظهر اى والله لا اقربك ابدا كانت طلاقا بقوله انت طالق ولم يكن  
 مظاهرا ولا مؤليا بها لأنه بدأ بالطلاق فبانت به بقاء الظهار والايلاء بعد ذلك  
 وليست له بأسرة فيبطل الايلاء والظهار فان تزوجها يومامن دهره لم يكن  
 مظاهرا ولا مؤليا وان قربها كفر يمينه بقوله والله لا اقربك ابدا

(١) هنا سقط لعله « فان نكحت زوجا غيره » ح (٢) في الاصل « ولو قال  
 رجلا » كذا .

ولم (١) يكن طاعل ما وصفت لك، ولكنه قال انت على كظهر اى وانت طالق وواقه لا اتركك ابدا بنت (٢) بالطلاق وكان مظاهرا ولم يكن مؤليا فان تروجها كان مظاهرا ولا ينبغي له ان يقربها حتى يكفر كفارة الظهار واما الايلاء فباطل لا يقع عليها به طلاق الا انه ان قربها كفر يمينه

ولولم يكن قال ذلك كما وصفت لك ولكنه قال والله لا اتركك ابدا و انت طالق وانت على كظهر اى بطل الظهار فلم يكن مضطرا وكان مؤليا وبانت بالطلاق، فان تروجها يوما من دهره كان مؤليا ولا بأس بان يقربها ويكفر يمينه لانه غير مظاهر، فان تركها اربعة اشهر لا يقربها بنت بالايلاء لانه تكلم بالايلاء قبل الطلاق فوجب الايلاء وتكلم بالظهار بعد الطلاق فبانت بالاطلاق قبل ان يأتى الظهار وانما وقع الظهار على غير وجه (٣)

ولو كان تالفا ولم يدخل بها انت طالق وواقه (٤) لا اتركك ابدا وانت على كظهر اى ان دخلت الدار كان ذلك كله كلاما موصولا ولم يكن مؤليا ولا مظاهرا ولا مطلقا حتى تدخل الدار فاذا دخلت الدار كان مطلقا مظاهرا مؤليا وقد بانت بالطلاق فان تروجها يوما من دهره كان مظاهرا مؤليا وكان الامر فيها على ما وصفت لك، وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا

ولو كان قال لما ان دخلت الدار فانت طالق وواقه لا اتركك ابدا وانت على كظهر اى لم يكن مطلقا ولا مؤليا ولا مظاهرا حتى تدخل الدار فاذا دخلت الدار فان ابا حنيفة قال في ذلك تبين بتطبيقه مؤليا ولا مظاهرا لانه بدأ في يمينه بالطلاق فوقع حين دخلت الدار قبل الايلاء فبطل الايلاء والظهار لانها وقعا على غير امراته

واما في قول ابي يوسف وقولنا فهو مؤل مظاهر مطلق وقد بانت بالطلاق فان تروجها يوما من دهره كان مظاهرا مؤليا لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار والامر في ذلك على ما وصفت لك

(١) الظاهر «ولولم» ح (٢) الاصل «وبانت» كذا - ح (٣) الظاهر «زوجته»

ح (٤) كذا والظاهر «وواقه» ح

فإن كان انحراطلا، وبدأ بالظهار والايلاء فقال إن دخلت الدار  
فأنت على كظهرامى ووالله لا أتركك وانت طالق فدخلت الدار فقول ابي حنيفة  
في هذا مثل قولنا قد بانت بالطلاق وهو مؤل مظاهرا، إن تزوجها يوما من  
دهره كان مظاهرا مؤليا

ولو كان قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق إن دخلت الدار فأنت  
على كظهرامى إن دخلت الدار فوالله (١) لا أتركك قد خلت الدار كان مطلقا  
مؤليا مظاهرا وقد بانت بالطلاق، فإن تزوجها يوما من دهره كان مظاهرا  
مؤليا على ما وصفت لك وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

ولو قال لامرأة لا يملكها إن تزوجتك فأنت على كظهرامى ووالله  
لا أتركك وانت طالق فتروجها كان مطلقا مؤليا مظاهرا وقد بانت بتطليقة فإن  
تزوجها يوما من دهره كان مؤليا مظاهرا كما وصفت لك .

فإن قال لها أنت طالق ووالله لا أتركك وانت على كظهرامى انت  
تزوجتك ثم تزوجها كان مؤليا مظاهرا مطلقا وكان هذا والاوول سواء ،  
وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

ولو كان قال لها إن تزوجتك فأنت طالق وانت على كظهرامى ووالله  
لا أتركك ثم تزوجها فإن اباحنيفة قال في ذلك يقع الطلاق عليها فتبين به ولا يكون  
مؤليا ولا مظاهرا لأنه بدأ بالطلاق في منطقه قبل الايلاء والظهار فوقع كما  
بطلان الايلاء . قال فيبطل الايلاء والظهار ، فإن تزوجها يوما من دهره لم يكن مؤليا  
ولا مظاهرا ، وإن قربها كترمينه بقوله والله لا أتركك .

واما في قول ابي يوسف وقولنا فهو مطلق مؤل مظاهرا وقد بانت  
بالطلاق فإن تزوجها يوما من دهره كان مؤليا مظاهرا على ما وصفت لك .

اخبرنا مالك بن انس عن سعيد (١) بن عمرو بن سليم الزرقى عن القاسم

(١) الاصل « فهو الله » (٢) كذا في الموطأ للمؤلف وسعيد هذا له ترجمة في

تاريخ البخارى وتبجيل النفعة وغيرها - ووقع في الاصل « سعد » ح



ابن عبد بن أبي بكر الصديق قال جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال اني قلت ان تروجت فلانة فهي على كظهر امي ، فقال له عمر بن الخطاب ان تروجت فلا تقربها .

قال عبد قال القاسم بن عبد فكذلك الطلاق عندى اذا قال ان تروجتها فهي طالق فهي طالق اذا تروجتها (١) وكذلك بلغنا في الطلاق من عبد الله بن مسعود وعن سالم بن عبد الله بن عمرو عن مكحول وعن الزهري ابن شهاب وعن زيد بن اسلم وعن إبراهيم النخعي وعن عامر الشعبي وهو قول (ابن حنيفة وابي يوسف وقولنا .

## الملى في الكفالة والحوالة

قال عبد بن الحسن اخبرنا اسمعيل بن عياش قال اخبرنا شرحبيل بن مسلم الخولاني قال سمعت ابا امامة الباهلي يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعم غارم .  
قال عبد وبهذا كله نأخذ من استعار عارية فعليه اذا ردها الا ان تضع عنده وان ضاعت عنده فلا ضمان عليه ، وكذلك المنحة مردودة على صاحبها والمنحة الذى يعطى الرجل الشاة او البقرة او البقرة يحلبها ويشرب لبنها فاذا بدا لصاحبها ان يأخذها اخذها فهذه وما اشبهها من المنحة فعلى الذى اخذها ردها مادامت تامة بعينها فان ضاعت عنده او قصصت فلا ضمان عليه فيها ، والدين مقضى مضمون ولا بد من ادائه ، والزعم غارم والزعم الكفيل وكذلك قال الله عز وجل فى كتابه (وانا به زعيم) يعنى ضمين .

واذا قال الرجل للرجل وله على الرجل الحق دعه فانا ضامن لك والدين مقضى ما عليه او كفيل بذلك او قبيل بذلك او زعم بذلك او هو على او هو على او هو لك عندى فهذه كله ضمان جائز ، وكذلك لو قال هو لك قبلى ، ولا يبرأ الذى عليه الاصل من المال فى شيء من هذه الوجوه ولكن لصاحب المال ان يأخذ بما له

(١) الاصل « تروجتها » - كذا .

أحبها شاء ، فإن أخذ الذي عليه الأصل لم يرجع على الضامن بقليل ولا كثير ،  
وان أخذ ذلك الضامن فإن (١) كان الذي عليه الأصل امر الضامن رجع الذي  
ضمن على الذي عليه الأصل بما أدى عنه ، وإن كان الضامن ضمن عنه بغير امره فأدى  
شيئا لم يرجع به على الذي عليه الأصل ، وإن كانا لم يؤديا شيئا حتى وهب الذي له  
المال للمال لأحد هاتهما وإذا مال سواه إن وهبه للذي عليه الأصل لم يرجع على  
الضمين بقليل ولا كثير وإن وهبه للذي ضمن فإن كان ضمن بأمر الذي عليه الأصل  
رجع بما وهب له على الذي عليه الأصل وإن كان ضمن عنه بغير أمره لم يرجع  
عليه بقليل ولا كثير وبرأ جميعا من المال الذي كان عليهما ، وكذلك لو لم يوهب  
المال لواحد منهما ولكن الذي له المال مات وورثه أحدهما فإن الوارث كان  
الذي عليه الأصل برأ جميعا من المال ولم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء .  
فإن كان الوارث الذي ضمن المال فإن كان ضمنه بغير أمره لم يرجع عليه بقليل  
ولا كثير وبرأ جميعا من المال وإن كان ورثه معه وارث آخر فبرأ جميعا .  
المال نصفين كان الوارث معه أن يرجع بنصف المال على أيها شاء وليس للذي  
ضمن المال على الذي كان عليه الأصل قليل ولا كثير لأنه ضمن ذلك بغير أمره فلما  
صار له صار كأنه إذاه فلا يرجع على أحد وقد برئ منه الذي عليه الأصل ، ولو لم  
يكن الذي له المال مات ولكنه أبرأ أحدهما من المال فقال له قد أبرأتك من المال  
فإن كان الذي قال له ذلك الذي عليه الأصل فقد برأ جميعا ولا يرجع واحد منهما  
على صاحبه بشيء . وإن كان الذي قال له قد أبرأتك من المال الذي ضمنه كان  
الضمن خاصة برئ من المال وكان الذي (٢) له المال أن يرجع على الذي عليه  
الأصل بما له كله لأنه حين أبرأ الضمين فلم يأخذ منه شيئا ولم يوجب له شيئا فيكون  
له المال إلا أبرأه على غير هذه فما له على الذي عليه الأصل على حاله ، وسواء  
في هذا أن كان الذي ضمن بأمر الذي عليه الأصل أو بغير أمره .

ولو كان الذي له المال لم يقل أبرأتك من المال ولكنه قال

(١) الأصل « وإن » - ح (٢) كذلك - والظاهر « الذي » - ح :

لأحدهما قد برئت الى من المال فهذا اقرار منه بقبض المال وان كان قال ذلك للذي عليه الأصل برأ جميعا وان كان قال ذلك للذي ضمن رجع (١) عنه بامره الزعيم غارم وان كان ضمن عنه بغير امره لم يرجع على الذي عليه الأصل بقليل ولا كثير وبرأ جميعا من حبال الذي له المال وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

وكذلك لو كتب لاحدهما براءة كان هذا بمنزلة قوله برئت الى من جميع المال في جميع ما وصفت لك وقال ابو يوسف اذا قال لأحدهما قد برئت من المال فهذا بمنزلة قوله قد برئت الى من المال في جميع ما وصفت لك ، واما في قولنا فهو بمنزلة قوله قد برأ منك من المال في جميع ما وصفت لك .

وإذا كان لارجل على الرجل الف درهم فاحتال بها على آخر فقال له المحتال عليه قد احتلت بها على ورضى بذلك الذي له المال ولم يرد على هذا شيئا ولم يذكر ابراءه لصاحب الأصل ولا غير ذلك فهذا شمان جائز وصاحب الأصل برئ والنضاب على الذي ضمن واحتيل عليه ولا يؤخذ صاحب الأصل بقليل ولا كثير حتى يتوى ما على المحتال عليه والتوى عند ابي حنيفة ان يموت المحتال عليه ولا بدع ما لا يرجع المحتال على الذي كان عليه الأصل بما له ولا يرى ابو حنيفة توى غير ذلك لأنه كان لا يرى النفليس شيئا واما في قول ابي يوسف وقولنا فالتوى على وجهين احدهما ما قال ابو حنيفة والآخر ان يفلس المحتال عليه ولا يكون له مال قال فيرجع الى القاضي فلا يقدره على شيء يقبضه غرامه فيفسده ويقضى بتفليسهِ ويخرجه من الحليس فاذا قضى بذلك فهذا توى

فان كان احتال عليه احد بمال رجع المحتال بما له على الذي كان عليه الأصل وخصلة اخرى توى في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا ان جحد المحتال عليه او يكون احتيل عليه بقليل او كثير ولم يكن للمحتال عليه بينة واستجلبته القاضى فخاف فهذا توى ويرد القاضي المحتال على الذي عليه الأصل بما له ، وان كان المحتال عليه حيا وموسرا مقرأ بذلك فلا شيء على الذي عليه الأصل .

وكذلك لو كان المحتال عليه قال لصاحب المال أضمن لك المال على ان

(١) هنا سقط ويمكن ان يكون « ان كان ضمن » ح .

يرى ان الذى عليه الأصل نفعل ذلك كان بمنزلة الحوالة .

الفاظ الكفالة وكذلك لو قال إنه به كفيل او ضمين او قبيل او زعيم او هو لك او هو لك قبيل او هو لك الى او هو لك عندى او انا لك به على ان الذى عليه الأصل يرى برضى ذلك الذى له المال فهذا كله بمنزلة الحوالة فى جميع ما وصفت لك ، فان ادى المال الضمين المحتال عليه برى منه ، فان كان ضمن بأمر الذى عليه اصل المال رجع بما ادعى عليه ، وان كان ضمن ذلك عنه بغير امره لم يرجع عليه بقليل ولا كثير وكذلك لو ان الذى له المال وهبه للمحتال عليه او ورثه المحتال عليه كان ذلك بمنزلة المال اودية (١) المحتال عليه الى الذى له المال فى جميع ما وصفت لك ولو لم يكن شئ من ذلك ولكن الذى له المال (٢) للمحتال عليه قد أبرأه منك من المال الذى فى قبلك برى منه الذى عليه الأصل بالبراءة الأولى ولم يرجع المحتال عليه على الذى كان له الأصل بقليل ولا كثير وان كان ضمن عنه بأمره او بغير امره . صفة البراءة - ولا تشبه البراءة فى هذا الوجه اعطاء المال فلم يأخذ منه شيئاً ولم يجعل له من المال شيئاً يرجع به على الذى امره بالضمان إنما أبرأه براءه فبرى بذلك وبرئ الذى عليه الأصل بالبراءة الأولى فبرأ جميعاً من المال ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بقليل ولا كثير

ولو كان الذى له المال قال للمحتال عليه قد برئت الى من المال او كتب له براءة منه كان هذا بمنزلة قوله قد قبضت منك المال فى جميع ما وصفت لك وان قال قد برئت من المال فان ابا يوسف قال فى ذلك هذا بمنزلة قوله قد قبضت منك المال واما فى قولنا فهو بمنزلة قوله قد أبرأتك من المال فى جميع ما وصفت لك

ولو لم يكن شيئاً من هذا ولكن الذى له المال مات فورثه المحتال عليه او ورثه الذى كان عليه الأصل فان كان الوارث المحتال عليه رجس بالمال على الذى كان عليه الأصل ان كان ضمن عنه (٣) بغير امره لم يرجع عليه بقليل ولا كثير

(١) كذا ولعله « الذى دفعه » ح (٢) كذا وكأنه سقط « قال » (٣) سقط شئ ، لعله « بأمره فان كان ضمن عنه » ح .

وبرأ جميعا من المال وان كان الوارث الذي عليه الأصل فان كان امره بالغبان لم يرجع على المحتال عليه بقليل ولا كثير لانه لو رجع عليه أخذ منه ما ادى اليه الا ترى انه لو ادى ذلك الى الميت قبل موته رجع به على الذي عليه الأصل فكذلك لا يرجع (١) الذي عليه الأصل اذا ورثه على المحتال عليه بقليل ولا كثير.

ولو كان المحتال عليه ضمن عن الذي عليه الأصل بغير امره رجع الذي عليه الأصل بالمال على المحتال عليه لأن المال صار له وهو منه برىء فصار بمنزلة الميت فيرجع بما صار له من ذلك على المحتال عليه .

ولو لم يمت الذي له ولكن الذي عليه الأصل تبرع بأداء المال فأداه عن المحتال عليه وقد كان المحتال عليه ضمن عنه بأمره فقال له المحتال عليه تطوعت عني بالأداء فكأن الذي ادى عني ذلك غيرك فأدى إلى ما ضمننت عنك ولا (١) شيء .  
للمحتال عليه على الذي عليه الأصل وان كان ضمن عنه بأمره لأن اصل المال على الذي كان عليه الأصل على حاله وان كان لا يؤخذ به الا ترى ان للمحتال عليه ان يأخذ الذي كان عليه الأصل حتى يخصه عما ادخله فيه فاذا حبس بالمال كان له ان يحبس .

الا ترى ان المال لو توى رجع به على الذي كان عليه الأصل فأنما دفعه ليرأى ان يرجع به عليه ابدا وانما دفعه ايضا ليخلص ويخلص المحتال عليه مما وجب عليه فهذا لا يكون متطوعا في الاداء والاداء جائز وان كان لا يؤخذ به الا ترى ان للمحتال عليه ان يأخذ الذي كان عليه الأصل وقد برأ جميعا ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بقليل ولا كثير .

ولو أن رجلا اجتبيا هو الذي نقد المال فان كان قال أنقذك هذا المال نقد المال عن الذي عليه الأصل ليرأى ان يرجع عليه ويرأى ان تأخذ به المحتال عليه فيخلصه من هذا المال او قال أنقذك هذا المال عن الذي عليه الأصل ولم يذكر شيئا غير ذلك فهذا الاول سواء كان الذي عليه الأصل ادى المال .

(١) الاصل « لا يرجع على الذي » - ح (٢) الظاهر « فلا » - ح

وإن كان الذى نقد المال نقده ولم يقل قليلا ولا كثيرا أو نقده وقال  
أوديه اليك عن المحتال عليه كان نقده جائزا وكان متطوعا فبما نقد ورجع المحتال  
عليه على الذى كان عليه الأصل بما ضمن عنه لانه ضمن عنه بأمره فكأنه هو الذى  
ادى المال حين ادى عنه غيره .

ولو كان المحتال عليه ضمن عن الذى عليه الأصل بغير امره أو اداه  
المحتال عليه أو اداه عنه غيره بأمره أو بغير امره لم يرجع واحد منهما على صاحبه  
بقليل ولا كثير لأن الذى كان عليه الأصل كان متطوعا فبما ادى عن المحتال  
عليه لأن المحتال عليه لم يكن له عليه أن يأخذه بتخليصه حتى يؤدى عنه شيئا فانما  
ادى الذى عليه الأصل عن نفسه لانه فلا يرجع عليه بشيء أبدا إن توى على  
المحتال عليه فلذلك لم يرجع عليه .

فإن كان المحتال عليه امر الذى عليه الأصل أن يؤدى المال عنه فأداه  
عنه كما امره ولم يكن الذى عليه الأصل امره بالضمان كان الذى عليه الأصل أن  
يرجع بما ادى على المحتال عليه وهذا بمنزلة الميراث الذى وصفت لك وهذا كله  
قول أبى حنيفة وأبى يوسف وتولنا .

### املى مسائل صغارا مختلفة

وقال فى رجل اودع رجلا جارية فتصدق المستودع بها على امرأته  
ثم جاء المودع فطلب جاريته الى المستودع ، قال ان صدقته امرأته انها جاريته  
التي اودعها فانه يردّها عليه وإن كذبته فعلى المستودع قيمة الجارية لمولائها  
وإن أقام المولى الأول البينة أخذ جاريته .

وقال محمد إذا ادعى الرجل قبل رجل هبة أو عارية أو إجارة أو ودعة  
أو منحة أو شئ وجبده أخرى ادعاهما قبله فقال المدعى للقاضى حلفه فى لم  
أهب له هذا الذى اودعته أو لم اودعه أو لم اؤجره أو لم امنحه أو لم أبعه منه  
فأنت القاضى لا يحلفه الا على أن ليس لهذا المدعى قبلك هذا الحق الذى يدعيه  
ولا يحلفه على أنه لم يبع منه ولم يؤجره وغير ذلك .

قال محمد في امرأة قالت للفلان ان واليتنى في موضع كذا وكذا فاننت حروا تزوجك ولى عليك ألف درهم فقال نعم فوافاها في ذلك الموضع قال فصدق الفلام وتقسم الألف على قيمة الفلام وعلى مهر مثلها فما أصاب قيمة (١) الفلام فهو عليه وما أصاب مهر مثلها فهو هدر لا يؤخذ به الفلام وإن لم يقبل الفلام في اصل الشرط فيقول نعم فوافاها فهذا ليس بشيء .

وقال محمد في رجل كاتب غلاما له على ألف درهم وجعلها نجومما عليه صفة المكاتبه على انه اذا ادى هذه الألف فعليه ألف اخرى يؤذيها الى ، قال هذا جائز كأنه كاتبه على ألفين جميعا .

وقال في رجل رهن غلاما له قيمته ألفا درهم بمضاربة ففج الفلام الرهن للمرتين موضحة ، فقال على الرهن ثلاثة ارباع الارض ويطلق عنه الربع وذلك ان ثلاثة ارباع من الفلام كان فارغا لم يكن في الرهن والربع كان في صفة للرهن الرهن وكان المرتين كأنه قبضه فذلك الربع هدر .

وقال في رجل ادعى ان اربعة نفر غصبوه كرا من بر فأقام شاهدا فشهد له ان هؤلاء الاربعة غصبوه هذا الكر الذي يدعى وشهد له شاهد آخر ان هؤلاء الاربعة ورجلا غصبوه هذا الكر قال لا يكون هذا تكذيبا للشاهدين فلم يدعى اربعة اجناس الكر ، ولو أن احدا الشاهدين شهد ان ثلاثة من الاربعة غصبوه وشهد الآخر ان اولئك الاربعة غصبوه والمدعى يدعى على الاربعة قال هذا تكذيب منه للشاهد .

وقال في رجل قال لرجل اني شاخص فتعاهد برذوني واسقه واعلفه وتم عليه فأمر هذا المأمور غلاما ان يسقيه فركبه الفلام في الهر فأدخله في موضع عميق فلم يعلم به الفلام ففرق الفلام والبرذون واسلم الفلام وغرق البرذون فان كان الفلام غلاما او اجيره او انسان من عياله فليس عليه شيء . وان كان اجنيا فهو ضامن لقيمة البرذون .

وقال في رجلين كان في ايديهما كرا من شعير وكر من بر فاختلف

البر والشعر فقال صاحب الحنطة لى الكران من الحنطة ولك الكرم من الشعر  
وقال الآخر لى كران من شعر ولك كرم من حنطة ولا بينة بينهما قال يصدق كل  
واحد منهما فى النصف بعد أن يخلقا بالله ثم يقسم بينهما نصفين لكل واحد منهما  
كرم ونصف فباع ذلك يعطى صاحب الشعر قيمة كرم ونصف شعرا ويعطى  
صاحب الحنطة قيمة كرم ونصف حنطة مخلوطة .

وقال فى رجل شهد عليه رجل انه اقر بجل جارية له ثم ولدت مكانها  
ثم جاء آخر فقال لا اعرف ما يقول ولكن اشهد انه اقر بجل الثالث ثم ولدت  
مكانها ثم جاء آخر فقال لا اعرف هذا ولكن اشهد انه اقر بجل الثالث فولدت  
مكانها فان كان المولى حيا فالأكبر عبد والثانى موقوف مع امه فاذا مات سيدها  
عتق بعثتها والثالث حر على كل حال لانها صارت بالثانى ام ولد ولم يثبت نسبه  
والثالث ولده ، وإن كان قد مات المولى فالأكبر عبد والثانى سراحا صارت  
به ام ولد ولا يثبت نسبه والثالث حر ثابت النسب .

### املى فى الشركة

الوضعية اخبرنا محمد بن الحسن قال اخبرنا قيس بن الربيع عن ابي الحصين  
على رأس المال الأسدى عن عامر الشعبي قال قال على بن ابي طالب فى الرجلين يشتركان  
الربح بينهما على ما اصطفا عليه والوضعية على رأس المال .

قال محمد فبهذا نأخذ فاذا حضر الرجلان بغاه احدهما بالقب وجاء الآخر  
بالقب (١) فاشتركا على ان يشتريا ويبيعا على ان ما كان فى ذلك من ربح فلاحدهما  
وبينه الثلثان من الربح والآخر الثلث والوضعية على رأس المال فهذا جائز  
والربح بينهما على ما اصطفا عليه لأنه قد يكون احدهما ابصر بالشراء والبيع  
من صاحبه فبها خذ فضل الربح لفضل البصر فهذا لأبسط به الا ترى ان الرجل  
يدفع اليه المال المضاربة على ان يعمل به فما كان فى ذلك من ربح فهو بينهما نصفان  
فيكون ذلك جائزا ويكون له نصف الربح بالعمل وهذا ليس له رأس مال اما  
صاحب رأس المال الذى اعطى المال خاصة دونه فهذا لأبسط به ولو كانا اشترطا



إن الربح بينهما على ما وصفت لك اثلاثاً والوضعية على ذلك فعلاً على ذلك الشرط  
فربما أو وضماً فالوضعية بينهما على رأس المال لأن الوضعية إنما هي شيء يذهب  
من مالهما فأنما يذهب من مالهما على قدر مالهما والربح فليس بشيء من مالهما الشركة  
إنما هو فضل يكتسبانه فلا بأس بأن يفضل أحدهما صاحبه في الربح ولا تفسد المضاربة  
الشركة باشتراطها الوضعية اثلاثاً لأن الشركة والمضاربة لا تفسد هما الشرط لا تفسدان  
المساعدة كما تفسد البيع والأجارة فإذا اشترط في الشركة والمضاربة شرطاً فاسداً بالشرط  
كانت الشركة والمضاربة جائزتين ويبطل الشرط الفاسد فإذا اشترط في  
الشركة أن الربح اثلاثاً وإن الوضعية اثلاثاً كان اشتراط الوضعية اثلاثاً فاسداً  
يبطل اشتراط الوضعية وكانت الشركة صحيحة على ما اشترط من الربح .

وكذلك المضاربة لو دفع رجل إلى رجل مالا مضاربة على أن يعمل  
به فما كان في ذلك من ربح فبينهما نصفان وما كان في ذلك من وضعية فعليه  
نصفان فعمل بالمال فربح (أو وضع فالربح بينهما على ما اشترط) والوضعية  
على المال لا يلحق المضارب فيها قليل ولا كثير ، وهذا كله قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف وتولنا .

وإذا اشترك الرجلان بمالين والمالان سواء فاشترط أن يشتريا ويبيعا  
جميعاً وشرطاً على أن مارزقها الله عز وجل في ذلك من شيء فلا أحدهما بعينه  
الثلاثان والأثر الثالث ثلثا وقعت الشركة على ذلك مرض الذي شرط له الثلثان  
فلم يعمل في المال قليلاً ولا كثيراً وعمل به الأثر فاشترى وباع حتى ربح مالا  
كثيراً فالربح بينهما على ما اشترط وأن كان الذي اشترط فضل الربح لم يعمل  
في ذلك شيئاً إنما ينظر في الشركة إلى أصل الاشتراط فإذا كان صحيحاً جائزاً  
جازت الشركة وكان الأمر على ما اصطالحا عليه ولو لم يعمل الأثر فيه شيئاً لآفى  
اجعل العامل متطوعاً يعمله عن شريكه الأثرى أن رجلاً دفع إلى رجل مالا  
مضاربة على أن يشتري به ويبيع فأرزق الله في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان  
فلما وقعت المضاربة مرض المضارب فلم يقدّر على العمل فقال رب المال أنا

أخذ المال واشترى به وبيع على المضاربة ففعل ذلك رب المال فربح ما لا كثيرا  
انه بينهما على ما اشترط من الربح وان كان المضارب لم يعمل في ذلك شيئا  
فكذلك الشريكان اللذان وصفت لك قد اذن كل واحد منهما في اصل الشركة  
لصاحبه ان يشتري ويبيع فاذا اشترى احدهما دون صاحبه وهو الذي اشترط  
له اقل الربح لم يحرم الآخر مما شرط له من الربح قليلا ولا كثيرا

الشرط ولو كانا حين اشتركا اشترطوا ان الذي يلى العمل والشراء والبيع  
في الشركة احدهما بينهما دون الآخر فقبض المال الذي اشترط عليه العمل فاشترى به  
وباع فربح فيه ما لا كثيرا فان كان الذي ولي العمل الذي شرط له الثلثان  
من الربح فذلك جائز على ما شرط لأنه اخذ فضل الربح بالعمل فصار فيه بمنزلة  
المضارب ، وان كان الذي اشترط عليه العمل لم يعمل وعمل الذي شرط له  
ثلث الربح كانت الربح بينهما نصفين على رؤس أموالهما ولا يكون للذي لم  
يعمل من الربح الا حصه رأس ماله ولا يكون للذي عمل الا ربع رأس ماله  
لأنه لم يشتترط عليه عمل .

وان كان الذي اشترط عليه العمل اشتكى شكاة شديدة فأمره  
فاشترى وباع حتى ربح ما لا كثيرا فالربح على رأس أموالهما ولا ينفع الذي  
لم يشتترط عليه العمل شراءه وبعده شيئا الا ترى انه انما ينظر في ذلك الى اصل  
الشركة فاذا كان العمل قد اشترط عليهما جميعا او على الذي فضل من الربح  
ولم يعمل لم يكن له الا ربع رأس ماله ولم يكن للآخر الا ربع رأس ماله وان  
كان هو الذي عمل بالمال فربح فيه بأمر صاحبه فهذا على ما وصفت لك وله ما شرط  
له واما الوضعية في ذلك فلا تكون الا على رأس المال لانه شيء ذهب من رأس  
المال فذهب على قدر أموالها ، وهذا قول إلى حنيفة وإبي يوسف وقوانا .

وقال ابو حنيفة اذا اشترك الرجلان بوجوهها ولا مال لها على ان  
يشترىا ويبيعا بالدين فما اشترىا في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فذلك جائز  
وما اشترىا جميعا أو شتى فهو بينهما على ما وصفت لك فان فضل احدهما صاحبه  
في

في الربح الفضل بصره فقال على ان يكون لك الثلثان من الربح ولى  
الثلث فراضيا بذلك فاشترى با وباعا فربحما وبعا كثيرا فالربح بينهما نصفان  
واشترى اطلها لأحدهما فضل الربح باطل .

ولا يشبه هذا الوجه الأول لأن هذين اشترى با بدين وبمال  
مضمون ولا يأكل احدهما ربح ما قد خصمه صاحبه فهذا لا يكون الربح  
فيه ابدا الا على قدر الوضعية ولا يكون الربح والوضعية الا على قدر مالهما  
اشترى ، فان كانا اشترى اتما اشترى بينهما نصفان لم يكن الربح ابدا ولا الوضعية  
الا نصفين لأن ضمان ما اشترى بينهما نصفان وعليهما نصفان وكذلك يكون  
الربح بينهما نصفين والوضعية عليهما نصفين .

ولو كانا اشترى اتم في اصل الشركة ان ما اشترى جميعا وشقى فلأحدهما  
الثلاثان ما اشترى والاخر اثلث كان ذلك جائزا وكان ذلك على ما اشترى وربح  
ذلك كله على الثلثين والوضعية على الثلثين والثالث ، وان كانا اشترى اتم نصفين  
الربح والوضعية لم يكن ذلك على ما اشترى وكان على مالهما في المتاع الذى  
اشترى به ، فان كانا اشترى على انه بينهما نصفان وربحه (١) ووضيعته نصفان . وان كانا  
اشترى به على ان لأحدهما الثلثين والاخر الثلث فالربح عليهما والوضعية اثلاثا  
وكذلك ان اشترى ارباعا او اثمانا او اسداسا على ان لأحدهما السدس مما  
يشترى ان والاخر خمسة اسداس لم يكن الربح والوضعية بينهما الا على قدر ذلك  
وان اشترى اتم خلافة لم تنفذ الى اشترى اطلها ، ولو كان هذا الفضل الربح لأحدهما  
على صاحبه تجاوزت المضاربة بالدين ألا ترى ان رجلا لو قال لصاحبه اشترى  
بالدين ما احببت على ان تبيعه فما ربحته فهو بيننا نصفان ففعل ذلك المضارب  
فاشترى له كما امره وباع فربح دبحا كثيرا ووضع وضعية كثيرة فالربح كله  
الأمر دون المضارب والوضعية على الأمر دون المضارب وللضارب على الأمر  
اكثر منه في عمله لأن الضمان فيما اشترى المضارب يكون مرجعه على الأمر فلا

ياكل المضارب ربع مال قد ضمنه غيره .

وكذلك الشركة الذى وصفت لك بالدين الا ان الشريك الذى اشتراط فضل الربح لا يكون له اجر فى عمله كاجر المضارب لانه عمل فى ملك هو فيه شريك ولا اجر لمن عمل فى مال هو فيه شريك وان اشتراط ذلك ، انما (١) المضارب فانه عمل فى مال لا شريك (٢) له فيه فله فيما عمل اجر مثله على الامر الذى امره بالعمل ان ربح او وضع او ذهب المال كله والربح والوضعية لآمره وعليه وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

شركة

القصارين

وقال ابو حنيفة اذا اشترك الرجلان بالعمل وكانا قصارين او خياطين او ضياعين (٣) فاشتركا على ان يعملوا العمل جميعا وشق على (٤) ان ما عملا فلهما نصفان ووضعية عليهما نصفان وفضله بينهما نصفان فذلك جائز وكذلك ان كان احدهما خياطاً والآخر قصاراً فاشتركا على ان يتقبلا العملين جميعا على ان يعمل ذلك فما كان فيه من فضل فهو بينهما نصفان وما كان في ذلك من وضعية فهو عليهما نصفان ثم خلا كل واحد منهما بعمله دون صاحبه فذلك جائز ، وكذلك ان عمل احدهما دون صاحبه فذلك ايضا جائز وما كان في ذلك من فضل فهو بينهما على ما اشترطا وكذلك الوضعية ، فاذا اشترط احدهما عمل صاحبه وعملها واحداً ومفترق فضلاً مما يصيبان واشترط احدهما الثلثين او ثلثي ارباع او اربعة ائماس وشرط لصاحبه ما بقى فذلك جائز كله على ما اشترطا عليه اذا كانا قد اشترطا في اصل الشركة العمل منها جميعا عمل الذى اشترط الكثير او لم يعمل فاما الوضعية فلا تكون بينهما الا نصفين على قدر ثباتها فان كانا اشترطا في اصل الشركة ان ما تقبلا من ذلك فذلك لا حد لها بعينه وكذلك لآخر والوضعية بينهما نصفان والربح بينهما نصفان (٥) فلهما على ما اشترطا والربح بينهما على ما اشترطا واشترطا عليها الوضعية باطل والوضعية

(١) الظاهر «واما» ح (٢) الظاهر «لاشرك» ح (٣) كذا وعلاه «صياغين» او

«صياغين» ح (٤) الاصل «وسما على على» كذا - ح (٥) الظاهر - فالقبا - ج

بينها على قدر ما اشترط من القباله وتقاس القباله بمنزلة شركتها فالمال (١) المعين الذى وصفت لك فى صدر الكتاب فلا يشبه شركتها فى القباله شركتها بالدين لأنها حين تقبال لم يازمها مال يضمناها ثمنا للقبالة فتقاس القباله على الشراء بالدين قائما تقاس القباله فيما يتقبلان من الاعمال بشركتهما بالمسال المعين فى جميع ما وصفت لك، فان قال قائل بما لحقها فى القباله الضمان، قيل له والمال المعين وبما ضاع المال قبل ان ينقد فيلحقها به الضمان فليس ينظر الى ذلك انما ينظر الى اصل الشركة فاذا كان اصلها (٢) فيما لا يصلح الا بالضمان مع الشراء يلحق الشريكين لم يأكل احدهما فضل مال يضمته غيره، واذا كان اصل الشركة لضمان فيه على واحد منهما الا بمطبخ يحدت او بمال يضيع جاز أن يشترط احدهما لصاحبه فضلا عن الربح على ما وصفت لك، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

### املى مسائل صغارا مختلفت

وقال فى رجل اكرت دابة فقال اكرت دابته هذه من الربة الى اكرت الدابة بابر وان حران بشرين درهما، قال هذا فاسد كانه دفع الى بابر وان الأبى مرتين، وان كانت بابر وان نصف الطريق فهو جائز، وان كانت اقل من نصف الطريق فهو فاسد، وان قال اكرت بها الى بابر وان بعشرة ومن بابر وان الى حران فهو جائز .

وقال فى رجل قال لفلان لسه اخد منى سنتين وانت صرفت منى سنة خدمة الفلام ثم مات، قال ان ترك ما لا يؤخذ منه قدر قيمة خدمته خدمة سنة، وإما فى قول ابى حنيفة فالل مال كله مال مرلاه، وقال اذا مات المولى قبل موت العبد خدم ودمته ثم يعتق فى قول محمد وابى يوسف، وإما فى قول ابى حنيفة فهو مملوك . وقال فى رجل قال لامرأته اتزوجك على ان اعتق ابوك، قال ان اعتت له لم على ان تعتقه عنى فتزوجها عتق ابوها ساعة تقع عقدة النكاح، وان لم تقل عنى فالنكاح جائز ويعتق ابوها على الزوج ولها مهر مثلها .

(١) الظاهر « بال مال » - ح (٢) الاصل « اصلها » كذا .

وقال في دجل تحت إمامة قال لها إذا مات مولاك فأنت طالق اثنتين  
فمات المولى والزوجة وأرثه لاوارث له غيره ، قال أماي قول أبي يوسف  
فتطلق اثنتين ، وأماي قول مجد وزفر فلا تطلق لأنت السطلاق والمك  
وتمامهما .

رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق إلا واحدة أنها نيا  
والاستثناء فيه باطل ، وإن قال أنت طالق أنت طالق غير واحدة فهي طالق  
أيضا اثنتين والاستثناء فيه باطل فإن قال أنت طالق ثلاثا إلا واحدة فهي طالق  
اثنتين وإذا قال أنت طالق اثنتين غير واحدة فهي واحدة ، قال كل طلاق يقع  
بغيره فلا استثناء (١) فيه باطل .

دية قطع اللسان وقال في رجل قطع لسان من لم يتكلم بعد ، قال فيه حكومة عدل ،  
وكذلك إذا قطع ذكره ولم يتم ذكره للبول بعد ففيه حكومة عدل ، وإن  
قطعه وهو يقوم إذا بال فالدية تامة ، وإن كان الصبي قد تكلم ببعض الكلام  
تقطع لسانه فعليه الدية بقدر ، انقصت ، وإن قطعه وهو يقدر على صلة الكلام  
ففيه الدية .

وقال في رجل وجأ رجلا بسكين ثم جاء رجلا فاحتلله معه حتى  
القاه الرجل أتوه في القرية فمات ، قال يكون ثلث الدية على الذي وجأه سدس في ماله  
في الماء وسدس على عاقبته لأنه جنى عليه جنايتين جناية بمحديدة فذلك في ماله وجناية  
بالقائه في الماء فذلك على عاقبته ، والثلاث على الاثنين على عواقلها لأنه لما (٢) جنى عليه  
كل واحد منها جناية واحدة فالقاه في الماء فذلك صار ذلك على عاقبتهما .

### أماي في الكفالة

وإذا كان للرجل على الرجل ألف درهم فكف عن رجلاه فقالا قد  
كفناك عن فلان بألف درهم ولم يزيد على ذلك شيئا فعليه (٣) المكفول له بعد

(١) الأصل « بالاستثناء » (٢) كذا وانظر « أمّا » - ح (٣) كذا وانظر  
« فطلبها » - ح

ذلك فليس له ان يأخذ واحدا منها الا بمسألة لأن كفايتها حين كانت بالألف واحدة لزم كل واحد منها نصف الألف لا ياتى به غير ذلك ، واو كانا كفا لاه بالألف متفرقين وان كانا فى مجلس واحد فقال احدهما له كفلت لك بالألف اتى لك على فلان فرضى بذلك المكفول له ثم كفل الآخر بمثل ذلك وذلك كله بأمر الذى عليه المال او بفقر امره فذلك كله سواء ولا كفول له ان يأخذ اى الكفيلين حضري بجميع المال وان حضر ا جميعا ان يأخذ ايها شاء بجميع المال فان حضرا ولم يؤديا شيئا حتى اخذها صاحب المال بما له فضمن كل واحد منهما عن صاحبه المال فلمكفول له صاحب المال ان يأخذ ايضا ايها شاء بجميع ما له فان اداه احدهما اليه كان له ان يرجع على الكفيل معه بنصف المال وان شاء رجع بالمال كله على الذى عليه الأصل بجميع المال ان كان امره بالكفا لة ، وان اخذ الذى له المال احدهما بما له فأدى اليه منه مائة درهم او مائتين او ثلثا مائة او اكثر من ذلك لم يرجع على الكفيل منه بقليل ولا كثير حتى يؤدى بمسألة فاذا ادى اكثر من ذلك رجع بالفضل على الكفيل معه قاما فيما بينه وبين خمسمائة فانه لا يرجع بشيء من ذلك على الكفيل الا نحو ولكنه يرجع بذلك على الذى عليه اصل المال ان كان امره ان يكفل عنه ، فان لم يكن الذى له المال اخذ من واحد من الكفيلين شيئا حتى حضر الذى عليه الأصل والكفيلان جميعا فكفل الذى ( ١ ) له المال بعضهم بعضا بالمال فلاذلى له المال ان يأخذ ايهم شاء بجميع ما له كما كان له ان يأخذهم فيما مضى ، فان ادى احد الكفيلين من المال مائة او مائتين او اكثر من ذلك رجع على الكفيل معه بنصف ما ادى من قليل او كثير وان شاء رجع بجميع ما ادى على الذى عليه اصل المال لأنهم حين اجتماعهم جميعا فكفل بعضهم على بعض بالمال تقضت هذه الكفا لة كل كفا لة كانت قبلها فصار هذا بمنزلة رجل عليه الف درهم فكفل بها عنه رجلان على ان بعضهم كفيل عن بعض بجميع المال فأى الكفيلين ادى شيئا كان له ان يرجع على صاحبه بنصفه وان شاء رجع به كله على الذى عليه اصل المال لأن الكفيلين لم يكن عليهما من اصل المال شيء .

قول المعطى

ولو كان لرجل على رجلين ألف درهم فكفل احدها عن صاحبه  
بخصته ولم يكفل الآخر عنه بشيء من المال ثم ان صاحب المال لقي الذى كفل  
له بالمال فأعطاه خمسمائة درهم فالتقول قول المعطى ان قال اعطيتكها من  
الكفالة صدق على ذلك واخذها كلها من شريكه وان قال اديتها مما على خاصة  
كان القول قوله مع يمينه ، وان قال اديت بعضها من الكفالة وبعضها مما على خاصة  
فالتقول قوله قيا قال من ذلك مع يمينه على ما ادعى عليه الذى قبض المال والذى  
كفل عنه .

ولو لم يأخذ الذى له المال منه شيئا حتى اقيمها جميعا فكفل الذى لم يكن  
كفل عن شريكه بخصته من الألف بأمر شريكه فقد صار كل واحد منهما كفيلا  
عن صاحبه بخصته فان ادى احدهما شيئا لم يكن ذلك الامن حصته خاصة ، فان  
قال حين تنقدها انها من حصته صاحبه ورشى بذلك الذى له المال لم يلتفت الى رضاه  
وكان ما اعطى احدهما من قليل او كثير من حصته خاصة وان ممي غير ذلك حتى  
يؤدى النصف فما ادى زيادة على النصف رجع به على شريكه ، وان لم يؤد واحد  
منها شيئا حتى لقي الذى له المال احدهما فأعطاه كفيلا بالمال ثم ان صاحب المال لقي  
الآخر فأعطاه ذلك الكفيل كفيلا بالمال فهذا جائز ، وان قد الذى له المال الكفيل  
الآخر بالمال ما داه او ادى بعضه كان له ان يرجع بما ادى من قليل او كثير  
على ايهما شاء واياه اخذ منه من ذلك شيئا لم يرجع المأخوذ منه من ذلك بشيء منه  
على شريكه حتى يؤخذ منه اكثر من النصف رجع على شريكه بالفضل .

ولو لم يأخذ الذى له المال من الكفيل الآخر شيئا حتى لقيهم فضمن  
بعضهم عن بعض جميع المال ثم لقي الذى له المال الكفيل الآخر فأخذ منه جميع  
المال فان له ان يرجع على ايهما لقي بثلاثة ارباع ما ادى لانه ادى عنه خمسمائة عليه  
وكانا جميعا كفيلا بخصته الآخر وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بجميع ذلك  
فأيهما ادى رجع على صاحبه بنصفه وكذلك لو ادى الكفيل الآخر من المال قليلا  
او كثيرا رجع بثلاثة ارباعه على ايهما شاء .

ولو كان

(٦)



ولم (١) يأخذ الذى له المال من الكفيل الآخر شيئاً ولكنه أخذ جميع المال من أحد الأولين ثم اتى الذى أخذ منه الكفيل الآخر ذلك فان له ان يرجع عليه ربع ما ادى .

ولو لم يأتى الكفيل الآخر ولكنه اتى شريكه فان له ان يأخذه بنصف ما ادى ، ولو كان ادى مائة او مائتين او اكثر من ذلك لم يرجع على كل واحد منها بقليل ولا كثير حتى يؤدى اكثر من نصف المال فاذا ادى اكثر من نصف المال كان له ان يرجع بذلك الفضل على شريكه كله وان شاء وجع بنصفه على الكفيل الآخر .

ولو ان الكفيل الآخر ادى نصف المال ولم يؤد احد منهم شيئاً غير ذلك ثم اتى احد الشريكين الاولين كان له ان يرجع عليه بثلاثة ارباع ما ادى فان رجع عليه ثم اتى الشريك الذى اخذ ذلك منه شريكه كان له ان يأخذ منه ثلث ما ادى لأن الكفيل الآخر ادى الخمسة عنهما جميعاً فادى نصفه عن الذى اتى فأخذ ذلك منه وادى النصف الآخر عن الآخر وهما كفيلان بذلك جميعاً يرجع على الذى اتى بنصف ما ادى عن شريكه فاذا اتى الشريك الذى ادى شريكه اخذ منه ما ادى عنه فان لقيه فأخذ منه ذلك الربع فانه يرجع عليه ايضاً بنصف ما قبض من شريكه حتى يستويا في الغرم ، وكذلك لو كانت الكفيل الآخر هو الذى اتى الشريك الغائب فأخذ منه الربع الذى ادى عنه ولم يكن الشريك الاول الذى قبض منه الربع لى شريكه فاذا اتى الشريك الذى قبض منه الربع يرجع على الكفيل الآخر فيأخذ منه نصف ما اخذ من الشريك الغائب حتى يستويا فيما غرم ما عن الشريك الغائب .

ولو كان المال على الرجلين الأولين على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بجميع المال فلقبهما صاحب المال فأعطياه كفيلاً جميعاً بمال فالكفيل ضامن بجميع المال فان اداه لم يرجع على واحد منهما الا بنصفه ، وان ادى منه قليلاً وكثيراً فالتقول قوله فيما ادى وان قال اديته عن احدهما فالتقول قوله

## الأمان

•

## الأمام محمد

في إني إلى النصف ويرجع بالفضل على الآخر وإن قال ادعها عنها جميعا  
رجع عن (١) كل واحد منها بالنصف ما أدى وكان القول قولها فيها أدى  
عن هذا وهذا .

فإن لم يؤد شيئا حتى لتتهم جميعا صاحب المال فضمن بعضهم عن بعض  
المال فهذا مثل المسئلة الأولى في جميع ما وصفت لك .

الكفلاء

بعضهم

عن بعض

وإذا كان للرجل على ثلاثة نفر ألف درهم وبعضهم كفلاء عن بعض  
بجميع المال فما أدى أحدهم من شيء لم يرجع بشيء منه على واحد من صاحبيه  
حتى يؤدى أكثر من ثلث المال فإذا أدى خمساثة من المال ثم لقي أحد شريكه  
كان له أن يرجع بثلاثة أرباع ثلث ما أدى لأنه أدى ثلث جميع المال عن  
نفسه وأدى الفضل عن صاحبيه فيرجع على الذي لقي منها بنصف ذلك الفضل  
لأنه أداه عنه وهما كفيلان بالباقي عن شريكها الغائب فلهذا أدى ذلك أن  
يرجع على شريكه الذي لقي بنصفه حتى يستوفي الثرم الذي عسر موا عن  
الغائب .

فإن أخذ ذلك منه ثم إن أحدهما لقي الشريك الغائب فانه يأخذ منه  
ما أدى عنه وهو ربع سدس من جميع المال ، فإن أخذ ذلك منه ثم لقي صاحبه  
الأول الذي لم يقبض من الشريك الغائب شيئا أخذ منه نصف ما أخذ الأول  
حتى يستويا في الثرم عن الغائب حتى لا يأخذ واحد منهما من الشريك الغائب  
شيئا إلا شركه فيه صاحبه لأنها كفيلان عن الغائب بما عليه لصاحب المال . وهذا  
كله قول أبي يوسف وقولنا وهو كله قول أبي حنيفة وقماسة .

## املئ في الدية تكون في الطريق

الضمان على

الدافع

أخبرنا محمد بن قيس الأسدي عن أبي عون بن محمد بن عبيد الله الثقفي عن  
شرع أن رجلين كانا يكدان ثوبا في السوق فندفع رجل رجل على الثوب  
فتعرق ، فقال شرع الضمان على الدافع ، والمدفوع بمنزلة الحجر قال محمد فهذا

ناخذ

(١) كذا والظاهر « على » - ح .

نأخذ وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف .

وكذلك لو دفع رجل رجلا على رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الدافع والكفارة على الدافع ولم يكن على الدافع دية ولا كفارة .

وكذلك لو أن رجلا وضع حجر أو خشبة في طريق من طرق الحجر المسلمين فمثر بذلك رجل فوقع على رجل فقتله فالدية على عاقلة واضع الحجر في طريق واضع الخشبة وليس على الواقع دية ولا كفارة (١) ايضا على واضع الحجر والخشبة لأنه وإن كان جانيا فليس يجازى بيده ولا كفارة عليه حتى يجزى بيده ، وكذلك لا يحرم الميراث إن كان وارثا ، فاما الدافع الاول فان عليه الكفارة ويحرم الميراث لأنه جان بيده . وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

وقال ابو حنيفة اذا كان الرجل يمشى في الطريق من طرق المسلمين لبس الطيلاس عليه شيء لا يسه سيف او طيلاس او غيره فوقع ذلك عنه فمطب به عاظم فقتله في الطريق او وقع على انسان فاعتته او وقع في طريق فمثر به عاثر فاعتته فلا ضمان عليه في شيء من ذلك .

ولو لم يكن لا يسه لذلك ولكنه كان حاملا شيئا فوقع على انسان فقتله او وقع منه فمثر به عاثر فاعتته فهو ضامن لدية من هلك بذلك ، وقال لا يشبه ما كان لا يسه ما كان حامله ، لا يضمن من اللباس شيئا ويضمن فيما كان حامله فيسقط منه ، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

وكذلك لو كان يمشى في الطريق فادركته منيته فوقع ميتا على رجل فاعتته او وقع ميتا فمثر به عاثر فاعتته فلا ضمان عليه ولا على عاقلة فقتله في شيء من ذلك .

وقال لا يشبه هذا ولا اللباس ماسواهما ، قال لان اللباس امر لا بد منه اللباس امر فلا ضمان عليه فيما كان منه في الطريق لأن له ان يمشى في الطريق فما كان لا بد له لا بد منه مثل اللباس ونحوه فلا ضمان عليه فيه ، اما حمل في الطريق فان له منه بد (١)

(١) كأنه سقط هنا « ولا كفارة » كان الناسخ توهم انها تكرار فخذفها - ح .

وان كان له ان يحمله وانما ذلك على انه ان سقط فاعتت ضمن الحامل ما اعتت  
ما حمل .

السائق وكذلك الرجل يسوق الدابة او يقودها او يكون راكبا عليها فيسقط  
عنها بعض ما عليها ما حمل عليها من اداتها من سرجه او بظامها او جلها ونحو ذلك  
والراكب ان سقطت منه فاعتت انسانا فاعتت بعض ما سقط عنها انسانا او سقط  
ضامنون في الطريق فعثر به انسان فاعتت ذلك فالسائق والقاتل والراكب ضامنون  
لذلك كله انما يبطل من الضمان خاصة اللباس فانه لا بد له منه ونفسه خاصة  
اذا وقع ميتا لأن اللباس الناس فيه شرع سواء كلهم لا يجد منه بدا فاذا كانوا  
فيه اسوة لم يضمنوا منه شيئا وانما تجيز (١) من ذلك وبطلان فيه ما كان يلبسه الناس  
فاذا لبس من ذلك ما لا يلبسه الناس جعلته بمنزلة الحامل لذلك وصنفته فيه كما  
يضمن الحامل ، فاما الرجل اذا كان يمشى فوقع ميتا فهذه الا ضمان عليه ايضا  
في وقوعه لانه وقع بعد ما صار غير جان وصار بمنزلة الحافظ والخشبة تقع من  
غير أن يطررها احد فكذلك الميت .

الضمان على ولوان مريضا ادركه شئ فوقع مغمى عليه او مغشيا عليه او ادركه  
المرضى ضعيف لا يقدر منه على المشى فوقع على انسان فقتله او وقع حيا على الارض كما  
اذا وقع وصفت لك ثم مات في مكانه ذلك فعثر به عاثر فاعتت ذلك كان الضمان واجبا  
على انسان وعلى عاقلة لانه وقع حيا ومثله ينجى فهو ضامن ، فان كان وقع على انسان فقتله  
فعلى عاقلة الدية فان برأ فعليه الكفارة ولا يرث من الذي وقع عليه شيئا  
لأنه كان قاتلا بيده ، ولو وقع فعثر به عاثر فمات من عثرته فماتة المثلور به  
ضامنون لدية العاثر ولا كفارة على المثلور به فلا يحرم الميراث ان كان وارثا  
للعاثر لأن ذلك ليس بجناية من المثلور بيده انما عطل العاثر بعثوره بالمثلور به  
ولا يشبه هذا الذي سقط ، يتالان الذي سقط ميتا انما ايضا تكون الجناية بسقوطه  
في الطريق ولا يكون سقوطه في الطريق بعد وانه جناية منه فذلك انفرقا .

(١) كذا في غير نقط في الاصل ؛ والمعنى « نهدر » - ح .

وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا كان يمشى فى طريق من طرق المسلمين عثر بحجر دية الميتين  
وضعه واضع فخر ميتا ثم ان رجلا آخر عثر بالميت فخر ميتا كان دية الميتين على  
واضع الحجر لان الاول حين عثر بالحجر فخر ميتا فكأن الذى وضع الحجر رضى  
بسه فى ذلك المكان ميتا ، وكذلك لو عثر واحد بعد واحد حتى يموت عشرة  
او اكثر من ذلك كانت دياتهم جميعا على واضع الحجر ولو أن العاثر الأول لم  
يعثر بحجر وضعه انسان ولكنه سقط من حائط لم يشهد على صاحبه فيه او عثر  
بشيء من الطريق او عثر بقميصه فتعقل به فسقط على انسان فقتله واسقط  
ميتا من ذلك فعثر به عاثر فمات ثم عثر العاثر الثانى انسانا آخر فمات فضمن ذلك  
كله على العاثر الأول لانه كانه رضى بنفسه فى الطريق او كانه قتل نفسه فى الطريق  
فهو ضامن ان عثر به او او (١) عثر بمن عثر به حتى يضمهم جميعا على عاقلته .

وكذلك لو كان جالسا فى داره فعثر ببعض متاعه او تعقل بشوبه الدار  
فوقع على انسان فقتله ودخل داره بأمره او بنير امره فالعاثر ضامن لديته وعليه  
الكفارة ولا يبرئ من المقتول شيئا ان كان وارثه لانها جناية بيده ولو كان  
حين عثر او تعقل فى داره وقع ميتا او كسيرا فعثر به عاثر دخل داره بأمره  
او بنير امره فمات الأمر (٢) من عثرته فلا ضمان على العثر به ولا دية ولا كفارة  
ولا يحرم ميراثا لان هذا لا يكون اشد من جلوسه فى داره متعمدا فعثر به عاثر  
فكما لا يضمن فى هذا فكذلك لا يضمن فى الوجه الأول .

وكذلك لو حفر بئرا فى داره فوقع فيها انسان دخل بأمره او بنير امره  
او عقره كلب له او لحل من الإبل او ضربته دابة له فلا ضمان على رب الدار فى  
شيء من ذلك .

وكذلك لو كان سائقا لدابة او قائد لها فى داره فأوطت انسانا دخل  
بأمر صاحب الدار او بنير امره فلا ضمان على صاحب الدار فى شيء من ذلك ولا على  
عاقلته ولا كفارة ولا يحرم ميراثا ولو ان رب الدار مشى فى الدار فوقع فى البئر التى

(١) كذا واظهار اولن (٢) كذا .

حفر بغير تعمده منه على انسان فيها دخلها بأمر صاحبها او بغير امره فقتله فالواقع ضامن لدية الوفوع عليه على عاقبته وعليه الكفارة ويحرم الميراث ان كان وارثا لأنه حين وقع عليه فكأنه جان بيده .

تضمن

العاقلة

الجنانية

على نفس

وكذلك لو كان راكبا في داره فأوطت دابته انسانا فقتله والراكب لا يعلم بذلك فهو ضامن لدية الموطأ على عاقبته وعليه الكفارة ويحرم الميراث لأن دابته وطبته فكأنه وطئه برجله فهذه الجنانية بكنائته بيده وكلما ضمتا العاقلة في هذا وفي جميع ما وصفت لك قبله مما أصيب في طريق المسلمين فإن كان مكان النفس متاعا واثيابا وشيء مما يفرم غير بنى آدم فإن ذلك يضمه الذي يضم النفس في ماله لا تضمنه العاقلة إنما تضمن العاقلة ما كان من ذلك من بنى آدم فأما ما سوى ذلك من الدواب والمتاع والآنية وغير ذلك فالضمان في ذلك كله على من ضمن النفس في ماله فأما ما كان من النفس من بنى آدم فذلك على عاقلة الضامن وما كان من ذلك لا تضمنه العاقلة من النفس وكان متاعا أو دأوبا أو غير ذلك فلا ضمان في ذلك على أحد وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وتولنا .

ولو أن رجلا أخذ غلاما له صغيرا أو كبيرا فأجاسه في بعض طرق المسلمين فعثر به عثر ذات من عثرته قال إن كان العبد الذي وضع في الطريق يقدر على أن يتحول من مكانه ذلك فلم يفعل حتى عثر به عثر فلا ضمان على الذي وضعه في ذلك المكان وكان ذلك العبد جلس في ذلك المكان من غير أن يجلسه أحد فيقال لولاه ادفعه برمته بجنائته أو أفده بالدية .

وإن كان صبيا صغيرا لا يقدر على أن يتحول عن الموضع الذي وضع فيه أو كان كبيرا مربوطا أو كسير لا يقدر على أن يتحول من مكانه ذلك فالضمان على الذي وضعه في ذلك المكان وكان في ذلك بمنزلة البحر يوضع فيه فالضمان على الذي وضعه على عاقبته ولو أن رجلا وضع عبده في طريق من طرق المسلمين ثم اعتقه بعد ما وضعه ثم عثر به عثر بعد ذلك يقدر على أن يتحول منه فلم يفعل حتى عثر به عثر فإما

فمات فالدية على عاقلة الذي وضع في الطريق لأنه حين عتق فكث على جلوسه وهو يقدر على ان يتحول من ذلك المكان فما احدث من الجلوس بعد العتق جناية جارية منه كأ أنه هو الذي تعد به عتقه فالضمان على عاقلة ولا كفارة عليه ولا على الذي وضعه في ذلك المكان ولا يحرمان مبرأ من المقتول ان كانا وارثين له . ولو كان الذي وضع في الطريق عبدا صغيرا لا يقدر على التحول او عبدا كبيرا امر بوطا او كسيرا اعتق ثم عثر به عاثر فعطب من عثرته فعلى مولاه الدية على عاقلة لأنه كأ أنه حجر وضعه في الطريق .

ولو ان رجلا اخذ ارجل دابة فاقفها في الطريق فلم يرح من مكانها البهايم حتى عثر بها عاثر فعطب وقد كان يقدر صاحبها على ان يحولها من ذلك الموضع لانتشبه في فلم يفعل حتى عطب بها عاظم فالضمان على الذي وقفها ذلك الموضع وان كان ذلك بئى آدم يقدر على ان يحول عنه ولا يشبه البهايم في ذلك بئى آدم لأن البهايم لا تنجي بوقوفها في الطريق كما يعني بنو آدم بقعودهم في الطريق .

ولو ان رجلا وقف دابة له في الطريق فزال عن ذلك الموضع فوقت في موضع آخر فعثر بها عاثر فعطب فلا ضمان على رب الدابة لأنها حين تحولت عن موضعها الذي اوقفها فيه برئ من الضمان .

ولو كانت الدابة مربوطة في الطريق برسن طويل فاقفها صاحبها في بعض الطريق وربطها بخالت في رباطها حتى وفتت في غير الموضع الذي اوقفها الزاجر فيه فعثر بها عاثر فعطب ورعت انسانا فقتلته فالرابط ضامن لدبته لأنه حين ربطها للذابة ضامن فتمسها من الذهاب فكما وفتت في موقف وهي في رباطها على حالها فكأنه وفتها في ذلك الموقف وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف قولنا .

ولو ان رجلا ساق دابة له وزجرها فما او طت في فورها ذلك فقتلت او افسدت من متاع او غيره فالذي ساقها وزجرها ضامن لذلك كله وان كان قد كف عن سياقتها وزجرها ما دامت في فورها ذلك فما كان من نفس فعل عاقلة وما كان من متاع او غيره ففي ما لا فاذا جرت يمنة او يسرة وقد كف عن سياقتها وزجرها

فوطقت أنسا نا اوانسدت عيما فلاخمان على اسائق الزاير في شيء من ذلك  
وان كان ذلك في طريق من الطريق نا مستقبلت حائطا عن يمينه طريق وعن يساره  
طريق فاخذ يمينه اويسرة وقد كان السائق كف عن سياقها وزجرها فهو ضامن  
لا اصاب (١) قد اخذت يمينه اويسرة لانها حيث لم تحدد عن الطريق فكأنها في  
سنتها وفورها فهو ضامن لا اصاب حتى ناخذ يمينه اويسرة وهي تقدر على المسير  
فاذا قبلت ذلك فقد خرجت من سياق الرجل وزجره وصارت بجها متغلبة  
من سياق لا ضمان فيها اصاب وهو هدر لا غرم فيه على احد. وهذا كله قول ابي حنيفة وابي  
يوسف وقولنا .

متى يخرج  
من سياق  
الرجل

### املى مساييل صغار مختلفة

قال محمد بن الحسن في رجل في يده جارية بجاء رجل فادعى انه باعها  
منه وقال الذي في يده الجارية بل زوجتها، قال يتحلفان ويترادان فان  
كانت الجارية ولدت له ولدا او قتت هي وولدها لا يقر بها واحد منهما ولا نفقة  
الهبة في يد لها على واحد منها حتى يموت المشتري فاذا مات عتقت هي وولدها وعليه مهر  
البائع مثلها للبائع .

وقال محمد في رجل اشترى جارية من رجل على ان له الخيل ثلاثة  
ايام بشئ مسمى فوهب لها هبة فاستهلكها البائع، قال ان كان المشتري لم يقبض  
الجارية فما تلف من الهبة في يد البائع فليس عليه منه شيء وان كان قبضها  
المشتري وقد مضى الخيل فما تلف من الهبة في يد البائع فهو له ضامن .

وقال في رجلين بينهما عبد فقال احدهما لصاحبه انك اعتقته امس وانت  
مجنون او سر (٢) فقال له ما كنت مجنونا قط ولقد بلغت منذ عشر سنين ، قال محمد  
اما الذي زعم لصاحبه انه قد اعتقه في ذلك لا يجوز عتقه فقد اقر بالعتق للانام  
على صاحبه ولا يلزم صاحبه من عتقه شيء بحدوده واللام حرا قراره على صاحبه

(١) كأنه سقط « وان كانت » او نحوه - ح (٢) كذا والظاهر « مبي »  
كأبهر به الجواب - ح (٧) ويسى



ويسمى لها في قيمته بينهما نصفان .

وقال في شاهدين شهدا على رجل انه جعل امر امرأته بيد رجل وشهد شاهدان آخران ان هذا الرجل انذى جعل امر هذه المرأة بيده قد طلقها ثم رجعو اكلهم ، قال ان كان دخل بها فليس عليهم من رجوعهم عن الشهادة شيء . لأنه قد وجب لها المهر بد خواه وان لم يكن دخل بها فليس للشاهدين نصف المهر .

وقال في رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت اذا شئت قال ان طالق اذا شئت في جواب كلامه تلك الساعة ان اكون طالقا اذا شئت فلها ان تطلق نفسها اذا شئت .

وقال في رجل دفع ثوبا الى رجل وقال به لي فباعه من رجل فقال الذى اشتراه اذهب فذهب به فلم يرجع قال ليس على البائع شيء .

وقال في رجل قال لامرأته اذا حملت فأنت طالق وهي حامل ان هذا على حمل مستقبل ، وكذلك الحيض ، وكذلك الدخول ، واما اللباس والركوب والسكنى فاذا كانت راحة اولابسة وساكنة فان هي ثبتت على الدابة او لم تنزع ثيابها او تخرج من مسكنها من فورها فهي طالق والنوم بمثلة الحيض والدخول والحبل .

## املى في العبد المأذون له في التجارة

قال ابو حنيفة اذا قال الرجل لقوم بايعوا عبدي هذا ، بايعوه نلحقه دين كثير ثم قامت البيعة انه حر الأصل او ان مولاه كان اعتقه قبل ان يقول لهم بايعوه قالوا ما بالخيار ان شاؤا اتبعوا الذى بايعوه بجميع دينهم وان شاؤا ضمنوا المولى الذى امرهم بمبايعته بمقدار قيمته من دينهم لو كان عبدا ولم ان يأخذوا المولى من دينهم بمقدار قيمة الذى بايعوا لو كان عبدا ، وان شاؤا اخذوا الذى بايعوا بجميع دينهم لأنه حين قال لهم بايعوا عبدي هذا فقد غرهم منه وان كان لم يضمن لهم شيئا لأنه لو كان عبدا لبيع في دينهم .

ولو كان قال لهم بايعوا هذا فقد اذنت له في التجارة فبايعوه ثم وجدوه حرا على ما وصفت لك فدينهم على الذي بايعوا ولا يلحق الذي امرهم بمبايعته من ذلك قليل ولا كثير لأنه لم يخبرهم انه عبده .

وان كان قال لهم بايعوا عبدي هذا فقد اذنت له في التجارة فبايعوه ثم لحقهم دين كثير ثم ان رجلا اقام البيعة انه عبده فلا شيء للغرماء على العبد حتى يعتق يوما ما من دهره فاذا عتق اتبعوه بجميع دينهم، وللغرماء ان يرجعوا على الذي امرهم بمبايعته بمقدار قيمته من دينهم حين استحق العبد فان رجعوا بذلك عليه فأخذوه (تقسموا بينهم على قدر دينهم بالحصص لأنه غرهم حين اخبرهم انه عبده له فان عتق يوما من دهره اتبعه الغرماء بما بقي لهم من دينهم ولم يكن لولي ان يتبعه بشيء مما ادى عنه .

ولو لم يستحق العبد ولكن قامت البيعة انه مدبر للذي امرهم بمبايعته او مكاتب له او كاتب امه وكانت ام ولد له فلا غرماء ان يرجعوا على المولى من دينهم بمقدار قيمة الذي باعهم او يأخذوا الذي بايعهم بجميع دينهم، فان قال المولى لم اغرهم من شيء انما اخبرتهم انه عبدي فقد صدقت لم يلتفت الى ذلك الفرور منه حتى يبين فيقول عبدي مدبر او مكاتب او هي ام وادلي ، فاما اذا قال في التجارة عبدا وامته لي فبايعوه فهذا عندنا غرور وهو على ما يباع في الدين حتى يبين غير ذلك فان كان عبدا غير مدبر ولا مكاتب يوم امرهم بمبايعته واخبرهم انه عبده ثم اعتقه بعد ذلك او دبره او كاتبه ثم بايعهم فالحقه دين كثير ثم علوا بما صنع المولى وارادوا ان يرجعوا عليه ففسد لأنه غرهم منه فلا سبيل لهم عليه لأنه امرهم يوم امرهم بمبايعته والعبد على ما قال لم يغرهم منه وانما حدث فيه ما صنع من عتقه بعد ذلك فلذلك لم يفرم الذي امرهم بمبايعته شيئا .

اداء الدين ولو ان بعضهم ادائه قيل عتقه وتديروا دانه بعضهم بعد ذلك غرم المولى للدين اذ انوا قبل التدبير والعتق ان شاءوا الا قل من دينهم ومن قيمته فاقسموا ذلك على الحصص على مقدار دينهم .

ولو كان الذى امرهم بمبايعته اخبرهم انه عبد له و قيمته يوم اخبرهم  
الف درهم فزادت قيمته او نقصت وباعوه فخلقه دين كثير ثم علم انه حراً و  
مدبر للذى امرهم بمبايعته فقال اغرم قيمته يوم اخبركم بذلك فأما الزيادة فلم  
اغرمكم منها أ وطلب ذلك النهر ماء لفضل القيمة لم يلتفت الى شيء من ذلك  
ويضمنه القاضى قيمة الذى امرهم بمبايعته يوم يختصمون لا يضمنه غير ذلك ، فان  
اختصموا وقدمات الذى امرهم بمبايعته فلا ضمان على الذى امرهم بمبايعته لأنه  
انما يضمن القيمة بالنهر ، الا ترى ان العبد لو كان عبد الذى امرهم بالمبايعه  
فمات قبل ان يبيعه فدينيهم لم يكن على احد ضمان ، فكذلك إذا مات وقد غر وامن  
قبل ان يقضى القاضى بقيمته على الذى غرهم فلا ضمان لهم على الذى غرهم من  
قيمة ولا غيرها ، فكذلك اذا نقصت قيمته فأما عليه قيمته يوم يختصمون .

وكذلك لو كان العبد امة اذن لها فى التجارة وقال هى امتى فبايعوها فخلعها دين  
كثير ثم ولدت اولاداً ثم علم انها حرة او ام ولد للذى امرهم بمبايعتها فطالب الثراء  
قيمة من الذى امرهم بالمبايعه وقيمة ولدها فلهم ان يضمنوه قيمتها وقيمة الولد  
يوم يختصمون لأنه لو كانت امة فباع (١) كما غرهم منها لبيع معها ولدها فقد  
غرهم من وادها كما منها فيرجعون عليه بقيمتها وقيمة ولدها يوم يختصمون .

ولو كانوا اذ نوها الدين بعد ما ولدت والمسئلة على حالها كان لهم  
ان يضمنوه قيمتها خاصة يوم يختصمون ، وان كانت قد زادت فى بدنها قبل  
الدين وبعده ، فأما الولد فلا يميل لهم على الذى غرهم . فان ضمان قيمة لأنها  
ولدهم قبل الدين ولو كان الذى غرهم صابداً فبها قال لم يباعوا لهم مع امهم  
فى دينهم فلذلك لم يكن إغراق الولد .

ولو كان بعض الدين قبل ان تلد وبعضه بعد ما ولدت كان لأصحاب  
الدين الذى كان قبل ان تلد أن يضمنوا الذى غرهم قيمة الولد يوم يختصمون  
فيسترون (٢) ذلك دون اصحاب الدين الآخر ثم يشتركون جميعاً فى قيمة

(١) كذا والظاهر « تباع » - ح (٢) كذا والظاهر « فيستوفون » - ح .

الأم على قدر ما بقى من دينهم .

ولو كانت الأمة أو العبد اكتسبا مالا كثيرا أو وهب لها مال كثير للفرما ، والذي اكتسب من غير الدين الذى لحقها ثم ان رجلا اقام البيعة انهما لموكان ان يضمونا له عجز عليها فانه يأخذها ويأخذ ما لها مما وهب لها وما اكتسب فيكون ذلك كله له دون الفرما ، وللفرما ان يضمونا الذى غرهم قيمة العبد وقيمة الأمة يوم يختصمون فان ارادوا أن يضمونه ما اكتسب العبد والأمة وقالوا انت غرونا من ذلك لم يكن لهم ان يضمونه من ذلك شيئا ، ولا يشبه هذا ولد الحارية ولا زيادة البدن لأن ولد الحارية وزيادة البدن مما غرهم منه وهذا ليس مما غرهم منه ، الا ترى ان رجلا لو اشترى جارية فولدت له اولادا واكتسبوا مالا كثيرا ثم استحق رجل الأم اخذها واخذ قيمة اولادها من الأب يوم يختصمان ويرجع بذلك الأب على البائع الذى غره ولم يكن أولى الأمة على ما اكتسب الولد مسيل ولم يكن فى ذلك غرور ، فكذلك ما اكتسب العبد والأمة لا غرور فيه انما الغرور فيهما وفيما كان فيهما من زيادة مما للفرما ان يبيعوه فى دينهم .

ولو قال الذى غرهم بايعوا عبدي هذا فقد اذنت له فى التجارة ففعلوا ذلك فله حقه دين كثير ثم اقام رجل البيعة انه عبده ما ذون له فى التجارة كان الدين على حاله يباع فيه الا ان يفيده المولى ولا ضمان على الذى غرهم منه لأنهم يتبعونه بدينهم فبأخذونه منه ويتبعونه فيه فلا يفرهم من (١) كان العبد الذى امرهم بما يعته اولغيره

ولو قال لهم الذى امرهم بما يعته ان هذا عبد فلان وقد امرنى ان آذن له فى التجارة فبأيعوه ففعلوا فالحقه دين كثير ثم قدم المولى فانكر أن يكون امره بذلك فهذا او قوله لهم هو عبدي فبأيعوه سواء فى جميع ما وصفت لك . ولو كانت قال لهم هذا عبد فلان وقد امرنى ان آذن له فى التجارة

(١) كذا وانظر « فلم يفرهم » له ٢ - ح

فقد اذنت له ، ولم يقل لهم بايعوه فلقحه دين كثير ثم قدم مولاه فانكر  
أن يكون امره ، فلا ضمان على الذى اذن له فى التجارة ، والدين على العبد اذا  
عتق يوما من دهره .

ولو أن رجلا جاء بسلام صغير الى السوق وهو يعقل الشراء والبيع فقال بيع الغلام  
ان هذا ابنى فبايعوه فقد اذنت له فى التجارة فبايعوه فلقحه دين كثير ثم اقام  
رجل البيعة انه ابنه ولم يكن اذن له فى التجارة فقتضى له بفعل الذى غرهم منه  
ان يضمن لهم جميع الدين الذى لحقه لانه غرهم منه حين امرهم بمبايعته .  
ولو كان قال هو ابنى وقد اذنت له فى التجارة ولم يقل بايعوه فلا ضمان  
عليه فى شيء ملحقه من دين وان كان غير ابنه فما اذا قال لهم بايعوه فقد غرهم  
منه فيضمن جميع دينهم اذا كان غير ابنه وكان محجورا عليه ، فان قال قائل  
وكيف يكون غارافى الحر وهو لا يملكه قيل له كما يكون غارافى الحرة (١) اذا  
زوجها على انها حرة فولدت اولاد ثم استحقها مستحق غرمه الآن (٢)  
قيمة الاولاد ورجع بها على الذى غره وزوجه وهو لا يجبره انها امة  
له انما اخبره انها حرة وكذلك الغلام الصغير اخبرهم انه ابنه وان الامر  
جائز عليه وامرهم بمبايعته فان وجد الغلام ابنا وعبد البير رجح عليه  
بجميع الدين لأنه غرهم من جميع الدين فى جميع هذه المسائل (٣) فسمع هذه المقالة  
منه بعض اهل السوق ولم يسمعها بعضهم فباعه من سمع ومن لم يسمع ومن علم  
ومن لم يعلم (٤) خاصة دون من علم بما قال لهم الذى غرهم فذلك كله سواء  
والامر فيه على ما وصفت لك .

ولو أن مكاتبا وعيدا أذن له فى التجارة اقرى السوق برجل فقال  
بايعوا هذا فانه عبدى وقد اذنت له فى التجارة فبايعوه فلقحه دين كثير ثم قامت  
(١) كذا فى الظاهر « المرأة » (٢) كذا - والظاهر « الاب » - ح (٣) بها مش نسخة  
ولانابى الوفاء « الظاهر ان اول المسئلة سقط من الكتاب وكذلك لو جاء  
بسلام صغير وقال هذا ابنى واذنت فى التجارة » او ما يشاكاه (٤) هنا سقط آخر

البينة انه حرا واستحقه رجل انه عبد فان كان عبدا مستحقا فالمكاتب في ذلك العبد المأذون له في التجارة بمنزلة الحر في جميع ما وصفت لك فان كان حرا لم يلحق المكاتب والعبد ما غرشيء حتى يعتقا فاذا اعتقلها من ذلك ما يلحق الحر لانه اذا كان عبدا مستحقا فهو (١) غرامته ، الا ترى انها لو باع امة في ايديها فولدت من المشتري ولدا ثم استحقها رجل غم المشتري قيمة ولدها ورجع بذلك على المكاتب وعلى العبد المأذون له في التجارة لانها باعها والبيع من التجارة ففرد لها غرور فكذلك اذا امر بها بعة العبد ففرد لها غرور ورجع عليها في الوجهين جميعا في حال رتبها واما اذا وجد الذي امر بها بعتة حرا فانما عتقها عن حراما لانها يلحقها ذلك اذا عتقا ، الا ترى انها لو زوجها امرأة على انها حرة فاستحققت غرم الزوج قيمة الولد الذي ولدته له ولم يرجع عليها بالقيمة حتى يعتقا ما لم يفرم على وجه البيع والشراء والتجارة فكذلك الذي وصفت لك . ولو ان رجلا حرا اتى اهل السوق برجل فقال يا ايها هذا فقد اذنت له في التجارة ولم يقل انه عبد لي فباعوه فلحقه دين كثير ثم علم انه حرا وعبد لغيره لم يفرم الذي امرهم بمبايعته من الدين شيئا انما كان غارضا منا اذا اخبرهم انه عبد وامرهم بمبايعته فجميع (٢) الاقرارين جميعا فان اخبرهم باحدها ولم يذكر لهم الاخر فلا ضمان عليه في شيء من ذلك . وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وتياسره وهو كله قولنا .

## املى في الطلاق

ما توث فيه المرأة

وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته في صحتها وفي مرضه ان كنت اباك او امك او طيلبت حقت قبل فلان او اكلت او شربت او صليت الظهر فانت طالق ثلاثا ففعلت شيئا من ذلك وهو مريض مرض موته الذي مات فيه فأنهاتته ان مات وهي

(١) كذا او انظر «فهما» ح (٢) كذا - وانظر «الجمع» ح .

في العدة لا تخلف على شيء لها أن تفعله وليس له أن يمنعها من ذلك فإذا كان الأمر كذلك وقد خلف عليه في صحتة أو مرض (١) ورثت على كل حال وهذا قول أبي يوسف وإما في قولنا فإن كانت حلقه على ذلك في مرضه قال لقول فيه ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف في ذلك لأنه تكلم باليمين وهو مريض فأمر الميراث فخلف على أمرها أن تفعله فليس له أن يجرمها الميراث بذلك، وإما إذا خلف على شيء من ذلك في صحتة ففعلته في مرضه وقع الطلاق عليها ولم ترثه شيئا لأن الكلام خرج منه وهو غير فارث لم يحدث فعلا يقع به الطلاق وإنما الذي وقع الطلاق المرأة حين فعلت ما فعلت ولا ميراث لها وليست لأبي حنيفة حجة في قوله أنها ترث لأنه خلف على شيء لها أن تفعله لأنه قد منعها الميراث فيما هو أشد من ذلك وفيما لا يقدر على ردّه فقال لو أن رجلا قال لامرأته في صحتة إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ثلاثا فجاء رأس الشهر وهو مريض مرضه الذي مات فيه أنها لا ترثه شيئا لأنه تكلم بالطلاق وهو صحيح غير فارث وقع الطلاق بغير فعله في مرضه فلا ترثه شيئا وهذا عندنا الصواب .

فإذا كان الطلاق يقع بفعلها فذلك إبعدها من الميراث ألا ترى أنه لو قال لها في صحتة إذا ولدت فأنت طالق ثلاثا وإذا قتت فأنت طالق ثلاثا وإذا حضت فأنت طالق ثلاثا فكان شيء من ذلك منها وهو مريض أنها لا ترث شيئا وهذا أمر لا يقدر على دفعه فهي فيه أعذر من أمر لو شاءت أن تتركه فبها سواء ولا ترث شيئا .

قال أبو حنيفة لو أن رجلا قذف امرأته في صحتة ومرض فطلبته بحقتها في مرضه الذي مات فيه فلا عن القاضى بينهما وفرق بينهما ثم مات وهي في العدة ورثت ، وكذلك قول أبي يوسف ، وإما في قولنا فإن كان القذف في مرضه الذي مات فيه قال لقول ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف ، وإن كان القذف في الصحة لم ترث شيئا .

وقال أبو حنيفة إذا آلى الرجل من امرأته في صحتة ثم مرض مرضه

الذى مات فيه فلم يقربها حتى بانت بالألاء ثم مات وهي في العدة لم ترث شيئا وإن كان الألاء منه في المرض ورثت ، وهذا قول أبي يوسف وتولنا .

وقال أبو حنيفة إذا قال الرجل لامرأته في صحة أو مرض أنت طالق ثلاثا أن خرجت من منزلي أو قال إن دخلت دار فلان أو نحو هذا من الأيمان التي ينبغي لها أن تطهر فيها فصنت بعض ما حلف ( ١ ) عليه فصحت في بيمته في مرضه الذي مات فيه فأنها لا ترثه في الوجهين جميعا ووقع بفعلها وهو فعل لا ينبغي لها أن تأتبه إلا باذن زوجها وكأنها أوقعت الطلاق على نفسها فلا ترث شيئا ، وهذا قول أبي يوسف وتولنا .

فاذا قال الرجل لامرأته له إن دخلت دار فلان فأتيا طالقان ثلاثا فقال في ذلك في صحته أو في مرضه الذي مات فيه قد دخلت دار فلان في مرضه الذي مات فيه فإن كان دخلت أحدهما قبل الأخرى وتبع الطلاق عليهما جميعا حين دخلت الأخرى وورثت الأولى إن ماتت وهي في العدة ولم ترث الأخرى شيئا لأن البين تمت ووقع الطلاق بفعلها . وإن كانتا دخلتا جميعا معا لم ترثا شيئا لأن البين لم تم إلا بفعلها جميعا فكل واحدة منها قد وقع الطلاق وتمت البين بفعلها مع فعل صاحبها فلا ميراث لواحدة منهما .

وأما قول أبي حنيفة في صحة أو مرض أتيا طالقان ثلاثا إذا شئتا أو قال لها طلقا انتفسكا ثلاثا إذا شئتا أو قال لها امركا في أيديكما في ثلاث تطليقات إذا شئتا أو قال لها ولم يقل في ذلك إذا شئتا ولكن قال امركا في أيديكما في ثلاث تطليقات فقالنا في مرضه الذي مات فيه قد شئتا ما قلت لنا وطلقنا أنفسنا ما جعلت إلينا فقالنا ذلك جميعا معا أو أحدهما قبل صاحبها فلا ميراث لواحدة منهما وإن كانت أحدهما قد تقدمت صاحبها في ذلك ، ولا يشبه هذا قوله إن دخلت الدار فأتيا طالقان ثلاثا هذا إن تقدمت أحدهما صاحبها بالدخول ورثت الأولى ولم ترث الآخرة .

وكذلك الألفا عيل كلها وإما ما وصفت لك من الشيعة وما جعل في أيديها من الطلاق فإن ذلك لم يقع إلا برضاها وإبطالها فكأنها أذنت له في



ذلك ، الا ترى انها او قالتا قد اذنا لك فى ان تطلقنا ذلك فى موضعك ففعل فلم (١) يرتأ شيئا ، وكذلك او قالتا له فى مرضه قد اذنا لك فى ان تطلقنا ثلاثا فيجعل ذلك الى غيره فطلقها ثلاثا لم ترتأ شيئا واذا جعل المشيئة والطلاق فى ايديها فطلقنا انفسها او شاء ما جعل اليها فقد اذنا وهذا اوجب من الاذن منها فى مطلقتهما .  
واوكان قال لها ان تكلمتا فأتينا طالقان ثلاثا فتكلمتا فى مرضه الذى مات فيه معا واحداها قبل صاحبيتها كان هذا وما وصفت لك من الدخول سواء وان كان كلاما لأنه ليس من امر الطلاق فى قليل ولا كثير ، واما الذى وصفت لك لأى (٢) لا ابالى اياها تقدمت صاحبيتها فى الذى يجعل الطلاق فى ايديها ويجعل مشيئة الطلاق فى ايديها فاما ان اجعل (٣) لها شيئا غير الطلاق من غير (٤) مملوك او غيره وجعلها طالقتين قالتا ان (٥) فعلنا ذلك ، فهذا كما وصفت لك من امر الدخول ، واما ما كان من امر الطلاق الذى به يخرج مان الميراث فذلك الذى ان وقع بفعلها او بمشيئته (٦) او انه جعل ذلك اليها ففعلنا ذلك لم ترتأ بهما شيئا فعلناه معا وتقدمت احداها صاحبيتها ، الا ترى انه او قال لها فى مرضه الذى مات فيه اوفى حصته قد طلقنك بألف درهم اذا شئتما فشاء ، تا ذلك جميعا معا (واحداها قبل صاحبيتها فى مرضه الذى مات فيه لم ترتأ واحدة منهما شيئا ووجب الالف عليهما تقسم على المهرين الذى (٧) تزوجها عليهما فما اصاب مهر كل واحدة منهما اثرهما ذلك او وثبه ولم ترتأ شيئا من ذلك ولا غيره وكيف ترتان او ترت واحدة منهما وقد اختلفت منه بما وجب عليهما .

اخبرنا ابو سعيد (٨) قال اخبرنا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن

- 
- (١) كذا والظاهر « لم » - ح (٢) كذا ولما « فاني » (٣) الاصل « اجعل »  
(٤) كذا والظاهر « عتيق » (٥) كذا والظاهر « قد » - ح (٦) كذا  
(٧) كذا والظاهر « اللذين » - ح (٨) بهامش نسخة مولانا ابى الوفاء ما نظمه  
« كذا فى الاصل ولعل الصواب ان يكون » اخبرنا ابى شعيب لان سليمان وهو  
ابن شعيب الكيسا فى يروى هذا الكتاب عن ابيه شعيب عن الامام محمد .

ابراهيم قال اذا اختلعت المرأة من زوجها في مرضه الذى مات فيه وهى في العدة لم ترث شيئا وكذلك ما وصفت لك ، وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو ان رجلا قال لمرأتين له طلقا انفسكما ثلاثا فقال ذلك في صحته او في مرضه فطلقتا انفسهما ثلاثا في مرضه الذى مات فيه لم ترث واحدة منهما ان كانتا طلقتا جميعا معا وكذلك ان كانت احدهما تقدمت صاحبها الا ان كل واحدة منهما طلقت نفسها خاصة دون صاحبها .

ولو قالت كل واحدة منهما قد طلقت نفسي ثلاثا وصاحبتى فان كانتا قالتا ذلك جميعا معاً لم ترثا شيئا وان كانتا قالتا ذلك احداهما قبل صاحبتهما ورثت الآخرة منهما ولم ترث الأولى شيئا لأن الأولى حين طلقت نفسها وصاحبها طلقتا جميعا معا ثلاثا ثلاثا قبل ان تنطق الثانية بشيء فتكسبت الثانية لم يقع (١) بتولها طلاق وانما وقع الطلاق عليهما جميعا بطلاق الأولى فلذلك ورثت الآخرة ولم ترث الأولى شيئا .

ولو لم يكن قال ذلك لهما وانكته قال لهما امركا في ايديكما في ثلاث تطليقات والمسئلة على حالها فطلقت كل واحدة منهما نفسها ثلاثا جميعا معا او احداهما قبل صاحبتهما ورثتا جميعا ولم يقع على واحدة منهما طلاق لانهما لم تجعما على طلاق واحدة منهما حتى تجعما جميعا على ان تطلقا احداهما او تطلقا جميعا فيقع الطلاق بذلك ، فان اجتمعتا على ان تطلقا احداهما بينهما جميعا معا او احداهما قبل صاحبتهما لم ترث التي طلقتا شيئا فان اجتمعتا على ان تطلقا انفسهما جميعا وقع الطلاق عليهما ولم ترثا شيئا وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقياسه وهو كله قولنا .

فاذا قال الرجل لامرأته في صحته او مرض مات فيه اذا دخلت انا وانت هذه الدار فانت طالق ثلاثا فدخلها في مرض الزوج جميعا معا لم ترث المرأة لان الطلاق لم يتم الا بفعالها مع فعل زوجها .

ولو كان احدهما دخل قبل صاحبه فان كان الزوج دخل اول مرة فهذا والاول سواء ولا ترث المرأة شيئا .

وان كانت المرأة دخلت اول مرة ثم دخل الزوج وقع الطلاق وورثت المرأة ان ماتت وهى فى العدة .

ولو كان قال ماتت طالق ثلاثا اذا شئت انا وانت ذلك والمسئلة على حالها فشاء ذلك جميعا فى مرض الزوج الذى مات فيه معا او احدهما قبل صاحبه لم ترث المرأة شيئا لان الطلاق وقع بمشيئتها ومشية زوجها فكأنها اذنت له فى طلاقها .

ولو كان الزوج قال فى صحته اوفى مرضه الذى مات فيه واذا دخلت انا وانت (١) هذه الدار فانت طالق ثلاثا فدخلها جميعا فى مرض الزوج الذى مات فيه او دخل احدهما قبل صاحبه فان كان الزوج حلف باليمين فى مرضه ورثت المرأة فى الوجهين جميعا .

فان كان حلف باليمين فى صحته لم ترث فى شيء من ذلك الا فى خصلة واحدة ان دخل الرجل الاجنبى قبل الزوج (٢) ثم دخل الزوج بعد ذلك ورثت المرأة لان اليمين انما تمت بدخول الزوج وكأنه طلقها فى مرضه طلاقا مستقبلا ، فان دخل جميعا معا واليمين فى الصحة لم ترث المرأة شيئا لان الزوج حلف على اليمين وليس بفا ومن الميراث يوم حلف لانه حلف وهو صحيح ولم يقع الطلاق فى المرض بفعاله خاصة فيكون كأنه مطلق فى مرضه فلما لم يقع بفعاله خاصة لم ترث شيئا .

وكذلك او قال الزوج لامرأته اذا شئت انا وفلان فانت طالق ثلاثا فقال فى صحته اوفى مرضه الذى مات فيه ثم شاء الزوج والرجل الاجنبى طلاق المرأة جميعا معا او احدهما قبل صاحبه فان كانت اليمين كانت منه فى المرض

(١) كذا والظاهر من التفصيل الآتى « انا وفلان » او نحوه فاما مسئلة اذا قال « اذا دخلت انا وانت » فقد تقدمت تأمل - ح (٢) الاصل « قبل الدين » كذا .

ورثت المرأة في ذلك كله ؟ وإن كانت اليمين منه في الصحة لم تترث في شيء من ذلك إلا في خصلة واحدة إن شاء الرجل الأجنبي أول مرة ثم شاء الزوج بعد ذلك فترث المرأة لأن المشيئة انما تمت بمشيئة الزوج فوقع الطلاق بها فكأنه طلاق مستقبل من الزوج . وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وهو كله قولنا .

### تم الجزء

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل . يتلوه املى في القرائض .  
ما كتب حضرة الأستاذ الفاضل مولانا أبو الوفاء دام فضله في ابتداء هذه النسخة ندرجه توثيقاً لهذه النسخة الاثنية المحفوظة في الخزنة الآصفية بمحيدرآباد الدكن تحت رقم - ١٤٦

وكان على أول صفحة الكتاب المنقول عنه أحد عشر سطراً مكتوبة لكن بعض حروفها كانت محوكة بالمداد فانا اكتب لك ذلك المكتوب بعينه واترك البياض موضع المحو وهو هذا .

وقف وحبس وسبيل وتصدق العبد الفقير الى الله تعالى المقر الاشراف  
الحال السقي صبر . . . . . الملوك القافرى . . . . . اعنى الجزء المبارك  
على المشتغلين بالعلم للسيفى . . . . . ( في المدرسة ) .

الحنفية المجاورة بجامع طولون الرضوية للمقر الاشراف المشار اليه اولاً  
احسن الله اليه وغفر له ولوالديه وللسلمين لينتفعوا بذلك في الاشتغال  
والكتابة منه ليلاً ونهاراً ولا يعطى لأحد الا برهن فهو بحيث لا يخرج من  
المدرسة المذكورة ولا يباع ولا يرهق ولا يوهب ولا يبدل ولا يتبرق وتقا  
جميعها من الواقف بهذا الوقت ابتغاء وجه الله العظيم فن بدله بعد ما سمعنا فانما  
أثم على الدين يبدلونه والله سميع عليم .

## خاتمة الطبع

الحمد لله الذى وفق من اخناؤه للتفقه فى الدين وبسر لحفظ دينه ائمة هداة مهدين  
 قرروا اصول الشريعة وحققوها ووضحوا غوامض الاحكام ودأبوا ثقتها .  
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمد عبده ورسوله صلى الله  
 وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه .

اما بعد فقد تم بحمد تعالى طبع هذا الجزء من الامالى للإمام الهام محمد بن الحسن  
 الشيبانى صاحب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان بن ثابت رضى الله عنهما وجزاهما  
 عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء .

بمطبعة الجمعية العلمية المشهورة بدائرة المعارف العثمانية بمصحة الدولة الآصفية  
 حيدرآباد الدكن حررها الله تعالى عن الفتى فى ظل الملك المؤيد المعان الذى اشتهر  
 فضله فى كل مكان صاحب جلالة السلطان بن السلطان سلطان العلوم مظفر  
 الممالك اصف جاه السابع مير عثمان على خان بهادر لازالت مملكته بالبر والبقاء ،  
 دائمة التقدم والازدهار ، وهذه الجمعية تحت صداقة ذى الفضائل السنية والفاجر  
 العلية النواب السير حيدر نواز جتک بهادر رئيس الجمعية ورئيس الوزراء فى  
 الدولة الآصفية ، والعالم العالم ببقية الافاضل النواب محمد يار جتک بهادر ،  
 وتحت اعتقاد الماجد الارب الشريف النسيب النواب مهدي يار جتک بهادر ،  
 عميد الجمعية ووزير المعارف والمالية فى الدولة الآصفية ومعين امير الجامعة  
 العثمانية ، ضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدقق مولانا السيد هاشم الندوى  
 معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادام الله تعالى درجاتهم سامية  
 ومحاسنهم زاكية .

وعنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد هاشم الندوى

ومولانا الحبيب عبد الله بن احمد العلوى ومولانا الشيخ عبد الرحمن اليمازى  
غفر الله ذنوبهم وستور عيوبهم .

وكان تمامه يوم الخميس السادس والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٠  
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد نبيه  
الامين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين الى يوم الدين .



بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة من اللآلئ المكنونة في الأماشي

هذا جزء من الأماشي للإمام الهمام الفقيه الكبير محمد بن الحسن أبي عبد الله الشيباني صاحب الأماشي الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنها رواه عنه شعيب ابن سليمان وعنه ابنه (راوي الكيسانيات) سليمان بن شعيب الكيساني رحمه الله تعالى .

قال الأستاذ الفاضل أبو الوفاء « وأما روي الكتاب سليمان بن شعيب الكيساني وأبوه شعيب صاحب عهد (الأماشي) فذكرهما في رجال الطحاوي العيني - قال من اختصره سليمان بن شعيب بن كيسان الكلبلي أبو محمد المصري عن خصيف بن نافع وأبيه وعنه الطحاوي - قال العيني في المناقب أبوه شعيب من أصحاب عهد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ذكره أبو إسحاق في الطبقات من أصحاب عهد وذكره الحافظ أبو القاسم يحيى بن علي في ذيله على تاريخ الثرياء الذي قد قدموا مصر - وذكر أنه توفي في سنة ثمان وسبعين ومائتين روي عن أبيه شعيب قال قال إمامنا أبو يوسف قال قال أبو حنيفة لا ينبغي للرجل أن يحدث إلا بما يتحفظ من يوم سمعه إلى يوم يحدث به - وذكر ابن يونس شعيب بن سليمان في الثرياء الذين قد قدموا مصر وقال كوفي قدم مصر وتوفي سنة أربع ومائتين . قلت ابنه سليمان بن شعيب أحد مشايخ الطحاوي روي عنه كثير - ذكر في الباب في تهذيب الأنساب أن سليمان بن شعيب هذا مصري يروي عن أبيه وأسد بن موسى وغيرهما وإن مولده سنة خمس وثمانين ومائة وتوفي في صفر سنة ثلاث وتسعين ومائتين قال وكان ثقة . وقال الحافظ ابن حجر في آخر ترجمة سليمان بن شعيب بن الليث بن سعد المصري من كتابه لسان الميزان - فأما سليمان بن شعيب الكيساني المصري فوثقه العقلي وأصله من نيسابور يروي عن أسد بن موسى وخالد بن زرار ووهب بن جرير وعدة وروي عنه الطحاوي والحصائري وآخرون ومات سنة ٢٧٨ . انتهى ما في

تلخيص معاني الاخبار، قلت وما في الجواهر المضيفة ان سليمان من اصحاب محمد روى عنه النوادر فهو ابو سليمان شعيب كما ذكره هو بعد ذلك من ترجمة شعيب، قلت وذكره الاسماعي في الانساب فقال ابو محمد سليمان بن شعيب بن سليمان بن سليم بن كيسان الكلابي من اهل مصر يروي عن ابيه واسد بن موسى وطبقتهما روى عنه ابو الحسن علي بن محمد المصري وكان مولده بمصر سنة ١٨٦ وتوفي في صفر سنة ٢٧٠ وكان ثقة - قلت فعلم ان ما ذكره صاحب التلخيص ناقلا عن تذيب الانساب بان وفاته سنة ٢٧٠ فهو تصحيح سيعين وكذلك ولادته سنة ١٨٦ خلاف ما ذكره صاحب الباب والحاظ ابن حجر محمد في اللسان بانه كان في سنة ١٨٠ وكذلك اذكره الحافظ ابو القاسم بان وفاته في سنة ١٧٨ يخالف لما ذكره غيره فتنبه.

#### الكيسانيات

قال ابن النديم في فهرسته (١) كتاب امانى محمد في الفقه وهي الكيسانيات. وقال صاحب كشف الظنون (٢) الكيسانيات مسائل رواها سليمان بن شعيب الكيساني عن محمد بن الحسن. وقال المولى عبد القادر في الجواهر المضيفة (٣) سليمان بن شعيب بن سليمان الكيساني من اصحاب محمد -

### ترجمة الامام محمد رضي الله عنه

محمد بن الحسن ويكنى ابا عبد الله وهو مولى لبني شيان ولد بواسط ونشأ بالكوفة وصحب ابا حنيفة واخذ عنه افقه ثم عن ابي يوسف وصنف الكتب ونشر علم ابي حنيفة ويروي الحديث عن مالك ودون الموطأ. روى عنه الامام الشافعي ولازمه واتفق به وقال اخذت - وفي رواية سمعت من محمد بن الحسن وقرير ومارأيت رجلا سميتا انهم منه. قال وكان اذا تكلم

(١) ابن النديم صفحه ٢٨٧ (٢) كشف الظنون ج ٢ صفحه ٤٠ (٣) الجواهر



خيل لك ان القرآن انزل بلنته قال ومارأيت سمينا اخف ووحامن مدين الحسن ومارأيت انصح منه وكان يملأ القلب والعين حكاه ابو عمرو . وكان ايضا مقدما في علم العربية والنحو والحساب وفي القطة والى القضاء للرشيد بالرة فاقام بها مدة ثم عزل عنها ثم سار معه الى الري وولاه اعضاء بها فتوفي بها سنة سبع وخمسين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة . الجواهر المضيئة ج ٢ ص ٤٣ و ٤٤ -

هذه الامالى متضمنة على مسائل الفصص والدعوى والمرابحة ، والبيع والصرف والطلاق والكفالة والحالة والشركة والدية والعبد الماذون له في التجارة وعلى مسائل صغار مفيدة .

ومن اهم ما اودع في هذه الاجزاء ان المسائل الفقهية قد شرحت بمباراة مباحة راثة يفهم الطالب با دنى التفكير فيها ويستشهد بذلك ان علماء المتقدمين الذين هم دونوا العلوم القديمة والفنون العصرية في القرون الخالية كانوا يهتمون باللغة لتسهيل العلوم والفنون وبذلك استفاد الطلبة منهم اكثر مما يستفاد . ورحمهم الله اجمعين .

ثم نذكر ان المصنف رحمه الله قد بحث في هذه الامالى عن مسائل غريبة جزئية وكلية تبنى عليها الاصول والقروع الفقهية مثلا

- (١) عيار النقود في الازمنة القديمة      لملاحظ صفحة ٥
- (٢) الميراث اذا عقد على اكثر من اربع      ١١
- (٣) بيع المواضعة      ١٢
- (٤) الالتزام في البيع على نقد بيت المال      »
- (٥) المشتري لا يفارق البائع في الصرف      ١٦
- (٦) الاختلاف في العارية      ٢٠
- (٧) الاجارة والعارية سواء      »
- (٨) جمع الايلاء والظهار      ٣٠
- (٩) بطلان الايلاء والظهار      ٣٢

٣٣	فيلاحظ صيغة	١٠) العارية مؤداة
٣٤	»	١١) الفاظ الضميمة
»	»	١٢) الفاظ الكفالة
٣٥	»	١٣) معنى التوى
٤٠	»	١٤) الوضعية على رأس المال
٤١	»	١٥) الشركة والمضاربة لا تفسد ان بالشروط
٤٤	»	١٦) شركة القصارين
»	»	١٧) ذكر القباة
٤٥	»	١٨) اكتراء الدابة
٤٦	»	١٩) دية قطع اللسان
»	»	٢٠) القاء الرجل في الماء
٥٠	»	٢١) الكفلاء بعضهم عن بعض
٥١	»	٢٢) وضع الحجر في طريق المسلمين
»	»	٢٣) لبس الطليسان في الطريق
»	»	٢٤) اللباس امر لا بد منه
٥٢	»	٢٥) السائق والقا ئد والراكب ضامنون
٥٣	»	٢٦) العاثر ضامن للدية
٥٥	»	٢٧) البهائم لا تشبه في الضمان بني آدم
٥٦	»	٢٨) متى تخرج الدابة من سياق الرجل
»	»	٢٩) ما تلتف من الهبة في يد البائع

قد طبعنا بحمد الله تعالى هذه الاماني لتستفيد مما فيها من الاماني اللطيفة والسائل  
الغريب من الله وكرمه حتى نجد بقية الاجزاء المفقودة من هذا الاصل وذلك

في العهد الميمون عهد جلالة الملك سلطان الماوم نظام الملك آصه جاه السابع السلطان  
مير عثمان علي خان بهادر خلد الله ملكه ودولته لأن حضرة السلطان من ا واحد  
كهوف العلم والفضل للساكنين فابقاه الله تعالى حرزا للامة الاسلامية ويطيل الله  
عمر ولي عهده الاعظم المحاطب بالنواب اعظم جاه بهادر وابنه المعظم المحاطب  
بالنواب معظم جاه بهادر وسائر اولاده واحفاده الابداد آمين

وقد اشترك في تصحيح هذه الاجزاء حضرة الاستاذ الفاضل  
مولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني ومولانا الاستاذ الاديب حبيب عبد الله  
الحضري ادامهم في الله خدمة العلم والادب - وقد استفدنا من نسخة الاستاذ  
البحليل مولانا ابي الوفاء دام تفضله استاذ الفقه بالمدرسة النفلانية ، قدمنا  
محضاً لخدمة العلم والدين فاشكره شكراً جزيلاً .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

خادم العلم

السيد هاشم الندوي

مدير دائرة المعارف العثمانية

مسئلة	٢
ضاياع الدين	»
قول رب المال مع يمينه	٣
غصب المال	»
الناس لا يتبايعون الا على الحياد	٤
المشتري يصدق على فساد البيع	»
قول المشتري مع يمينه	٥
عيار النقود في ذلك العصر	»
الوصل والقطع سواء	٦
مسئلة في الدعوى - الدار المشاعة	»
مسئلة للؤلؤى من رواية الكيساني	»
العقد على اكثر من اربع	»
الميراث اذا عقد على اكثر من اربع	١١
املى في المراجعة	»
البيع مواضعة	١٢
الاتزام في البيع على قديت المال	»
الاعتبار على رأس المال في البيوع	١٣
بيع التولية	»
املى في البيوع والصرف	١٤
ما يفعل القاضى عند الخصومة في البيع	١٥
هلاك الثمن عند امين القاضى	»

المشتري لا يفارق البائع في الصرف

صفات بيع الصرف

## أملى في الغصب

بناء الغاصب

هيئة المنصوب

الاختلاف في العارية

هيئة المعير

الهيئة للمستعير

الاجارة والعارية سواء

الحيا ومنه

صفة الهبة

قول الموهوب له

الهيئة لواله

قتل العبد المنصوب

البراءة من ضمان النصب

## أملى في الطلاق

الاختلاف في الطلاق

الطلاق قبل التزويج

حروف الاتصال

## أملى في الطلاق

من آثار الصحابة

جمع الطلاق

جمع الايلاء والظهار

الايلاء قبل الطلاق



هلاک

بطلان الايلاء والظهار	٣٢
املى فى الكفالة والحوالة	٣٣
العارية مؤداة	»
المنحة مردودة	»
الدين مقضى	»
الزعم غارم	٣٥
معنى التوى	»
الفاظ الكفالة	٣٦
صفة البراءة	»
تقد المال	٣٧

#### ٣٨ املى مسائل صغار مختلفة

صفة التوديع	»
صفة المكتبة	٣٩
صفة للرهن	»

#### ٤٠ املى فى الشركة

الوضعية على رأس المال	»
الشركة والمضاربة لانفسد ان بالشروط	٤١
الشروط فى الشركة	٤٢
شركة القصارين	٤٤
ذكر القبالة	»

#### ٣٥ املى مسائل صغار مختلفة

اكثر الدابة	٤٥
-------------	----

- » خدمة الغلام  
٤٦ دية تطعم اللسان  
» القاء الرجل في الماء  
»  
» **املئ في الكفالت**  
» قول المعطى  
٤٨ الكفلاء بعضهم عن بعض  
» الضمان على الدافع  
»  
» **املئ في الدية تكون في الطريق**  
» الضمان على الدفع  
٥١ وضع الحجر في طريق السابدين  
» ليس الطليسان في الطريق  
» اللباس امر لا بد منه  
»  
٥٢ المسائق والقائد والراكب ضامنون  
» الضمان على المريض اذا وقع على انسان  
» دية الميتين على واضع الحجر  
٥٣ العائر ضامن للدية  
» تضمن العائلة الجناية على نفس  
٥٤ البهائم لا تشبه في ذلك بني آدم  
٥٥ المسائق الزاجر للدية ضامن  
» متى تخرج من سباق الرجل  
٥٦  
» **املئ مسائل صغارا مختلفة**  
» ما تالف من الهبة في يد البائع  
٥٧ الطلاق اذا شاءت

